الفصل الأول:

مفهوم الأمن القومي

في هذا الفصل ستتناول الدراسة، الأهداف، والدوافع الشرعية، والواقعية، لمحاولة إظهار المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، ثم تسعى الدراسة، لإلقاء الضوء على المفهوم العام للأمن القومي، ومراحل تطوره، والتوسع فيه، وأثر ذلك، ثم نبين المفهوم المختار، من وجهة نظر الدراسة للأمن القومي المصري، ودلالاته، ثم نختم هذا الفصل، ببعض المفاهيم الخطأ، عن الأمن القومي المصري، والمفاهيم الخطر على الأمن القومي المصري، وذلك في المباحث الأربع التالية :

المبحث الأول: الدوافع والأهداف .

المبحث الثاني : مراحل تطوره والتوسع فيه وأثره .

المبحث الثالث : المفهوم ودلالاته ومقتضياته .

المبحث الرابع : المفاهيم الخطأ والمفاهيم الخطر والأسئلة الشائكة .

المبحث الأول

الدوافع والأهداف

نتعرض في هذا المبحث، إلى مجموعة من الدوافع الشرعية، والواقعية، والأهداف لهذه الدراسة على المستوى الوطني العام، والحزبي الخاص،وذلك في العناصر التالية:

أولًا: بعض الدوافع الشرعية، للحفاظ على الأمن القومي المصري، وأهمية دراسته.

ثانيًا: بعض الدوافع الواقعية، للحفاظ على الأمن القومي المصري، وأهمية دراسته.

ثالثًا: أهداف على المستوى الوطني العام.

رابعًا: أهداف على المستوى الحزبي الخاص.

أولاً: بعض الدوافع الشرعية للحفاظ على الأمن القومي المصري وأهمية دراسته:

إننا كأبناء هذا الوطن الحبيب الذي تربينا فيه، ونبتت أجسادنا من فضل أرضه، وفيض نيله، ونسيم هوائه، وشمس سمائه.... نجد حياتنا، ووجودنا نحن وذريتنا، وتاريخ آباءنا وأجدادنا، مرتبط بوجوده، وأمنه، وأمانه، وتقدمه، واستقلاله،واستقراره، ولاسيما أن ديننا وشرعنا الحنيف، حثنا بالأدلة المباشرة وغير المباشرة، القطعية، والظنية على الحفاظ على الوطن، والعمل على استقراره، واستقلاله، وتقدمه، ونهضته، والحفاظ عليه من الأخطار،

والتهديدات الداخلية والخارجية، والدفاع عنه، عند استهدافه من العدو الخارجي.

ولقد ورد الكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحداث من سيرته □ العطرة الذكية، والقواعد الأصولية، والفقهية، التي توجب على المسلم الأخذ بالأسباب، التي تحافظ على أمنه، وأمن وطنه، وتقدمه، وسوف نورد بعضها خشية الإطالة، وسَنُعرّجُ على دلالاتها بشكل مجمل، من حيث الجانب المراد الاستدلال به.

١ـ قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ الآيات [سورة الأنفال:٦٠]

وللآيات دلالات كثيرة، وعظيمة، ولكن أحد وجوه الدلالة هنا المرتبط بدراستنا هو: « أن السورة مدنية، وأصبح للمسلمين وطنٌ، يأوون إليه، فوجب الدفاع عنه، وعن مستوطنيه، من العدو الظاهر المعلوم،ككفار قريش، ومن على دربهم، ومن العدو غير الظاهر، كالمنافقين لذلك جاء الأمر بإعداد العدة، والأخذ بأسباب القوة العامة،وأسباب القوة الخاصة، وسواء كانت عسكرية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو معنوية، أو إيمانية، أو غيرها، وحيث أن الآية غير منسوخة، ودلالاتها عامة، فجاز الاستدلال بها هنا، على وجوب إعداد القوة، والأخذ بالأسباب للدفاع عن الوطن ومواطنيه، سواء كانوا مسلمين مؤمنين، أو منافقين متخفيين، أو غير مسلمين، كما كان الحال في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

٢ـ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ الآيات

[سورة البقرة:١٢٦].

ومن بعض دلالات الآية الكريمة المرتبط بدراستنا، هو: «الدلالة على نعمة الأمن والرزق، وأنها مطلب إنساني، وديني، وهو منتهى ما يصبو له واضعو استراتيجيات الأمن القومي، لأي دولة، حسب المفهوم المتوسع والمتطور، للأمن القومي، وهو أمن المواطنين أفراداً وجماعات، وأمن الحدود، والأمن الاقتصادي، بمفهومه الشامل للأمن المائي، والغذائي، ونحوه ».

كما فيه إشارة أيضًا، إلى أن «مفهوم الوطن» الذي يجب تحقيق الأمن له يشمل جميع أبناءه، أو المواطنين فيه، من آمن منهم بالله، ومن كفر به، وأن التعايش المشترك جائز، وأن الحقوق واحدة، ومتساوية لمواطني الدولة في الدنيا، أما الآخرة يكون حساب من كفر، العذاب الأليم، ومن آمن وأصلح، جنات النعيم.

وفيه إشارة، على أن المسلم يسعى لحفظ أمن وطنه، وإن كان بها مواطنون غير مسلمين، أو مسلمون يخالفونه الفكر، أو الثقافة، أو الآمال، أو التطلعات، أو الاختيارات السياسية.

قال الإمام القرطبي: «دعا لذريته ولغيرهم بالأمن ورغد العيش».

٣- قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ الآيات [سورة النساء:٨٢].

وفيه دلالة، على وجوب الحفاظ على الأمة المسلمة، من أثر الشائعات، وبالتالي الوطن، باعتبار أن الحفاظ على عقيدة، ومعنويات، المجتمع المسلم، واجب شرعي، وهي بالضرورة حفاظ على الوطن الذي يجمعهم، كمسلمين

مع غير المسلمين، المنتمين لهذا الوطن.

وفيه إشارة، إلى الأخذ ببعض الإجراءات الأمنية المتطورة، وهي منع ترويج الإشاعات، ونقل الأخبار والمعلومات، غير معلومة العواقب، فيما يخص الأمور العامة والهامة، إلا بطريقة تحقق المصلحة العامة، وتحافظ على الأمن العام للمجتمع، وهو أحد أهداف الأمن القومي.

٤- قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعٗا ﴾ الآيات [سورة النساء:٧١].

وفيه أمر عام للمؤمنين بأخذ الحذر، وهو إجراء وقائي، يدخل في إطار الأمن الوقائي، الذي هو من المفاهيم المتطورة، في العلوم الأمنية والعسكرية، وهو المبدأ الذي يمكن التوسع في تعميمه، والأخذ به في كل الشئون التي تهم المواطنين، وتهم الدولة التي تحتويهم.

وفيه إشارة، على وجوب وأهمية الحفاظ الأمن القومي، بمفهومه العام والشامل.

قال الإمام القرطبي-رحمه الله-:

«فعلمهم مباشرة الحرب».

٥- قال تعالى: ﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾[سورة قريش: ٣، ٤].

وفيه امتنانٌ من الله عليهم بنعمة الأمن، والاكتفاء الغذائي، وهو ما تسعى كل دول العالم المتقدم لتحقيقه، الأمن، والرفاهية الاقتصادية، أو الأمن، والاكتفاء الذاتي.

٦- قال صلى الله عليه وسلم: « الحرب خدعة» رواه مسلم والبخاري.

وفيه، الحفاظ على الوطن في حالة الحرب، والوطن هو : أرض، وشعب، وهو أحد أهداف الأمن القومي، وفيه الإحساس بالخطر، ووجوب اليقظة، والإعداد، والاستعداد، والتحذير من خداع العدو، ووجوب الأخذ بأسباب النصر، وأسباب تحقيق الأمن التام، للحفاظ على مقدرات وثروات وأبناء الوطن، من أن يلحق الأعداء بهم الضرر، وهذا صلب، ومضمون، ما يهدف له المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٧- فعله وأمره صلى الله عليه:

« **قيامه بحفر الخندق**» رواه مسلم والبخاري.

وجه الدلالة المتصلة بموضوع دراستنا نختصرها فيما يلي:

- أنه صلى الله عليه وسلم:حفر الخندق للحفاظ على أرض الوطن«المدينة» من الأعداء.

- أنه صلى الله عليه وسلم: حفر الخندق للحفاظ على المواطنين «المسلمين وغير المسلمين».

وفيه، أن الدفاع والحفاظ على أمن «الوطن» و«المواطنين» المسلمين وغيرهم، واجبٌ في ديننا، وهو أحد أهداف المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٨- قال صلى الله عليه وسلم:

« **لا ضرر ولا ضرار** » رواه مالك مرسلا وصححه الألباني.

وفيه، رفض الضرر، ومنعه، ووجوب دفعه، عن الفرد والمجتمع، ومكوناته، والدولة، وأركانها، ومصالحها، ومصالح مواطنيها، وتحقيق أهدافها، التي تدفع عنها الضرر، وكل ذلك داخل في المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٩- قاعدة: « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب »

« حفظ الضرورات الخمس للمسلمين، وهي من مهام الدولة، وشرع للمسلم الحفاظ عليها، وتتعاون السلطة والأشخاص للحفاظ عليها»

وهذه الضرورات هي: «الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال» لا يمكن الحفاظ عليها إلا بالحفاظ على الأمن القومي للوطن، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وخلاصة ما تقدم:

أن الأدلة الشرعية، من الكتاب، والسنة، والقواعد الأصولية، والفقهية، تدل على وجوب حفظ الوطن، «الدولة»، و«سكانها» المواطنين، سواء كانوا جميعًا مسلمين أو غير مسلمين، وتدل على وجوب الأخذ بأسباب الدفاع عنهم، والحفاظ على مصالحهم العامة، وهو ما يقتضيه المفهوم الصحيح للأمن القومي.

وعلى ما تقدم، فبما أن مصر وطننا، ووطن آباءنا، وأجدادنا، وموطن أبناءنا وأحفادنا، فيجب الحفاظ على أمنها القومي، وأمن مواطنها،المسلمون منهم، وغير المسلمين، والحفاظ على مصالحها العامة، والوطنية، على النحو المطابق للمفهوم الصحيح للأمن القومي.

وإذا كان الأمن القومي للوطن، واجب تحقيقه، والحفاظ عليه، فيجب معرفة، حقيقة مفهومه الصحيح، وأبعاده، وأهدافه، وكل ما يتعلق به، حتى يمكن العمل على تحقيقه، وهذا ما نريد إلقاء الضوء عليه في هذه الدراسة.

ثانيًا: الدوافع الواقعية للحفاظ على الأمن القومي المصري وأهمية دراسته:

الدوافع الواقعية، والمنطقية متعددة، ومتنوعة، تدفع كل مواطن سوي العقل والفكر، إلى الحفاظ على أمن وطنه القومي لماذا؟ لأن فيه حفظ أمنه

الشخصي، وأمن عائلته، وأحبابه، وعلى هذا الأساس، تتنوع وتتعدد أيضًا الأسباب المنطقية والواقعية، الدافعة لكل مواطن، كي يسعى لمعرفة مفهوم الأمن القومي المصري، وأهميته، وأبعاده، وأهدافه، وركائزه، حتى يكون له دورٌ في الحفاظ على الأمن القومي وتقويته.

ومن هذه الدوافع والأسباب ما يلي:

١- تحقيق الحياة الآمنة للفرد والمجتمع :فلن يأمن المواطن على نفسه، وماله، وعرضه، ودينه، إلا إذا كانت الدولة التي يسكنها مستقرة، غير مُعتدى عليها من عدوٍ خارجي، أو لا تعاني من تهديد داخلي، كاحتراب أهلي، أو طائفي، أو سياسي، وهذا لايتحقق إلا بالحفاظ على الأمن القومي.

٢- تحقيق الأمن الغذائي والمائي: بحيث يحصل المواطنون على طعامهم وشرابهم، وخدماتهم العامة، والخاصة، على الوجه المناسب، وهذا لا يتوافر، ولا يكون إلا في دولة لا تعاني من نقص الغذاء، ووصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي، وقطعت خطوات كبيرة، ومتطورة، نحو التنمية الاقتصادية، وهذا لايتم الوصول إليه إلا إذا تحقق الأمن القومي، بمفهومه الصحيح.

٣- تحقيق السلم المجتمعي:الذي هو الضروري، لتحقيق الأمن، والتقدم، والاستقرار، والرفاهية، ونبذ خطاب الكراهية، وخطاب التحريض، وهذا لا يتصور حدوثه، إلا إذا تم تفعيل المفهوم الصحيح للأمن القومي، وتبنته المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية.

٤- حتمية بناء جيش قوي، ومدرب، ومتطور : بحيث يكون على استعداد، وجاهزية، للدفاع عن أراضي الدولة، ومواطنيها، من الاعتداء الخارجي، ولا يعتمد في تسليحه،أو تدريبه، وعلمه، واستراتيجياته، على أعداءه التاريخيين، أو القوى الطامعة في مقدرات الدولة، وثرواتها، وهذا لا يتحقق إلا بتعزيز المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٥- إنشاء منظومة أمنية داخلية قوية محترفة :تكون مهمتها، حفظ أمن

المـواطن، والـوطن داخليًـا، ومكافحـة الجريمـة، بكـل أشـكالها، السياسـية، والجنائية، تكون علاقتها بالمواطن، علاقة احترام، وتقدير متبادل، وتعاون، وليسـت علاقـة إخافـة، وقهر،وكراهيـة، وهـذا لا يتحقـق إلا بتفعيـل المفهـوم الصحيح للأمن القومي، وجعله من الثقافة العامة، التي يعلمها، ويتبناها عامة المواطنين.

٦- إنشاء مظلة صحية فاعلة، ومنظومة تعليمية متطورة : وذلك للحفاظ علـى الصـحة، وتحقيـق التنميـة البشـرية، وتطـوير التعليم، والاستثمار فيهمـا، لأنه هام، لمكافحة الأمراض، والقضاء على الأمية، والتحرر من قيود الجهل، والتخلف، والسير على طريق الدول المتقدمة، وهذا أيضـا لا يتحقق إلا بتبنـي المفهوم الصحيح للأمن القومي، من قِبل السلطة والشعب.

٧-الحفـاظ علـى ثقافـة المجتمـع :والمتمثلـة فـي هويتـه الدينيـة، والوطنيـة، وعاداتـه، وتقاليده،وهـذا هـام وضـروري، ولا يكـون ذلـك ممكنًـا إلا بتحقيـق الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح.

ونخلص مما تقدم:

أن الأدلة العقلية، والمنطقية،تحتم علـى الدولـة، سلطة وشـعباً، العمل علـى تحقق الأمن القومي، ومعرفة مفهومه الصحيح، والفاعل ، وإلا سيترتب علـى عدم الحفاظ على الأمن القومي، أن تكون البلاد عرضة للفوضى، والاحتراب الأهلي، والطائفي، والسياسـي، والجهل، والتخلف، والأمـراض المستعصية، والاستعمار الخـارجي المباشر، وعرضـة للاستعمار غير المباشر، وضياع مقدرات، وثروات البلاد، وطمس هويتها، وثقافتها، واستذلال أهلها.

ثالثا: أهداف الدراسة على المستوى الوطني العام:

للدراسة أهدافٌ على المستوى الوطني العام نذكر بعض منها:

١- التعريف بالمفهوم الصحيح، للأمن القومي المصري، وإلقاء الضوء على أهميته، وحقيقته، وأبعاده، وركائزه، وأهدافه، ونشر ذلك بين المواطنين :وذلك لإحداث حالة من الوعي العام، التي تسهل التعاون بين المواطنين والسلطة الحاكمة، بمؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية(**أي سلطة حاكمة، اليوم أوغدًا أو بعد عقود أو قرون، وسواء كانت سلطة يلتف حولها الشعب أو يعترض عليها كله أو بعضه، لأن الموقف السياسي من السلطة شيءٌ، ووجوب الحفاظ على الأمن القومي شيءٌ آخر**)وذلك للحفاظ على الأمن القومي المصري.

٢- نشر روح الارتباط بالوطن : من خلال إلقاء الضوء على المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، لإحداث حالة حقيقية، ودائمة من التماسك الضروري بين جميع مكونات الوطن، ومؤسساته الوطنية.

٣- إلقاء الضوء على الدور الذي يجب أن تقوم به السلطة الحاكمة : أيًا كانت هذه السلطة للحفاظ على الأمن القومي المصري، وما يجب أن تغرسه في الوعي المجتمعي ، لكي يكون المواطن مؤهلاً للقيام بدوره لتحقيق الأمن القومي والحفاظ عليه ، وعدم وقوعه في ما يضر بالأمن القومي.

٤-إلقاء الضوء على الدور الذي يجب أن تقوم به الحركات، والأحزاب، والجماعات، والمؤسسات، الإسلامية وغير الإسلامية : أيًا كان موقفها من بعضها البعض، أو موقفها من السلطة الحاكمة، أو موقف السلطة منها، للحفاظ على الأمن القومي المصري.

٥- إحداث الوعي العام بالأسباب التي تحقق وتقوي الحفاظ على الأمن القومي المصري : فيتم تبنيها، وتفعيلها، والوعي بالأسباب التي تضعف، وتهدد الأمن القومي ، فيتم التحذير منها، وتجنبها، ومحاربتها.

رابعًا: أهداف الدراسة على المستوى الحزبي الخاص:

للدراسة أهداف على المستوى الحزبي الخاص، فهى بالقطع ليست بمعزل عن الصالح العام الوطني، ولاسيما أن حزب البناء والتنمية، والذي أتشرف بكوني أحد أعضاءه، حزب ذات مرجعية إسلامية، وله تواصل جيد مع كثير من المكونات الوطنية، ولاسيما المنتسبين للحركة الإسلامية، وخاصة الشباب منهم، فتناول وإثارة قضية الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه، وتفعيل المناقشة والحوار حوله يمكن أن يكون له آثارٌ إيجابية كبيرة، ومتعددة، لذلك كان من أهدافنا على هذا المستوى ما يلي:

١- التعريف بالمفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، ومقتضياته، للشباب وغيرهم : من المنتسبين أو المؤيدين أو المهتمين والمتابعين لحزب البناء والتنمية، سواء من الحركة الإسلامية أو غيرها وسواء من المسلمين أو غير المسلمين، وذلك بهدف إحداث نوعاً من الوعي، ينتج تقارباً بين الجميع، وحوارًا حول المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، وأهميته لجميع المصريين على تنوعهم.

٢- نشر روح الارتباط بالوطن : من خلال التوعية بالمفهوم الصحيح للأمن القومي ومقتضياته بين الشباب عامة، والمنتمين للحركة الإسلامية خاصة، وأهمية دورهم في الحفاظ عليه.

٣- محاولة المساهمة فيما يمكن أن يحقق ضبط حركة القوى الوطنية، ومنها القوى الإسلامية وشبابهما : في إطار ما يخدم، ولا يتصادم مع مقتضيات الحفاظ على الأمن القومي ، وتقديم الصالح العام، على الصالح الخاص، سواء الحزبي أو الشخصي لدى هؤلاء خاصة، والمواطنين عامة، وذلك من خلال الحوار حول المفهوم الصحيح للأمن القومي .

٤- التوعية بالمساواة بين جميع المواطنين :على اختلافهم، العقائدي، والفكري، والسياسي، وموقعهم في السلطة أو غيرها، بأن لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وهذا من مقتضيات تحقيق الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح.

المبحث الثاني

مراحل تطوره والتوسع فيه وأثره

لقد مرّ مفهوم الأمن القومي، بمجموعة من المراحل،التي تشهد على تطوره والتوسع فيه، وكان لهذا التطور والتوسع في مفهوم الأمن القومي، أثر على توجهات وسياسات الدول، سواء الدول الكبرى، أو غيرها من الدول، وهذا ما سوف نعرضه على النحو التالي:

أولا : مراحل تطور مفهوم الأمن القومي :

وهذه المراحل يمكن اختصارها حسب التطورات الظاهرة، فنجملها في مراحل ثلاثة على النحو التالي:

المرحلة الأولى: كانت الدول، تتبنى استراتيجية تعتمد النظرة الضيقة، لمفهوم الأمن القومي، فهو حسب هذه الاستراتيجية:

«صد الهجوم العسكري المعادي، وحماية الحدود من الغزو الخارجي، والمحافظة على الاستقلال الوطني»

المرحلة الثانية: وهي مرحلة، تطور المفهوم في العصر الحديث، فأصبح مفهوم الأمن القومي يعني:

« تأمين الدولة مواطنيها، سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، ضد الأخطار المتعددة، التي تواجه الدولة في العصر الحديث، بسبب طبيعة العلاقات الدولية والانفتاح المتبادل».

المرحلة الثالثة: وهي «مرحلة بروز عصر العولمة، وانتهاء عصر العزلة، أو الخصوصية الدولية».

وفي هذه المرحلة، توسع مفهوم الأمن القومي للدول، وخاصة الدول الكبرى، ليشمل التدخل في شئون الدول الأخرى - ولاسيما الدول الصغرى- بما يؤثر على سيادتها، وثقافتها، واقتصادها.

وأصبح مفهوم الأمن القومي يعني :

عند البعض : « التنمية»

وعند البعض الآخر يعني: «العولمة »

وفي ظل طغيان مفهوم العولمة، وتبني القوى الدولية الكبرى له، لم يعد القرار الوطني بإمكانه أن يحظى باستقلال تام، كما كان، بل تأثر مفهوم سيادة الدولة الوطنية، وأصبح تأثير القوى الكبرى في البيئة الإقليمية، والدولية، كبيرًا، وخطيرًا، بحيث لم تعد الدولة في عصر العولمة، قادرة على تحقيق مفهوم السيادة، بالمعنى القديم، وتراجعت سيادة الدول الصغرى، لصالح القوى الدولية الكبرى.

ولقد برزت منظمات، وحركات مناهضة، أو مساندة للدولة، تؤثر على سيادتها، وأصبح التأثير في القرارات، والتوجهات السياسية، والاقتصادية، ليس حكرًا على الدولة أو السلطة الحاكمة فيها، بل أصبحت أطراف أخرى خارجية، وداخلية، ذات تأثير قوي على هذه القرارات.

واتسعت مساحة التدخل الخارجي، في شئون الدول السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بل والثقافية، وغيرها، وسواء كان هذا التدخل عن طريق دول، أو منظمات دولية، أو إقليمية،مثال: البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة، وهيئاتها ومؤسساتها، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الكبرى، العابرة للقارات.

خلاصة ما تقدم:

إن مفهوم الأمن القومي، تَطور، وتَوسع، بحيث أصبح تطوره هذا، يمثل

تحديًا، كبيرًا، لدى الدول النامية، أو الصغرى، وهذا يوفر لنا معرفة،لحقيقة ما تواجهه الدولة المصرية، في عصر العولمة من أخطار، على أمنها القومي، وهو ما يستدعي تضافر كل جهود المكونات الوطنية، لتحقيق أمن وطنها القومي والحفاظ عليه .

ثانيا : التوسع في مفهوم الأمن القومي :

هناك مدرستان علميتان، تهتمان بالأمن القومي، ومفهومه، وتطوره.

الأولى: تقليدية.

والثانية: غير تقليدية.

كل منهما لها مجموعة من الأبعاد، تعتمدها لتعريف الأمن القومي، ومفهومه، وسوف نلقي الضوء عليهما، لمعرفة التوسع الذي حدث، في مفهوم الأمن القومي، بفضل المدرسة غير التقليدية ومفكريها.

أ- المدرسة التقليدية:

هذه المدرسة، تركز على « الموقع الجغرافي للدولة وقوتها العسكرية، وتوازن القوى بينها، وبين الدول التي تمثل مصدرًا لتهديدها»لكي تحدد مفهوم الأمن القومي الخاص بها .

ب- المدرسة غير التقليدية:

وهذه المدرسة ظهرت، مع مطلع السبعينات من القرن الماضي، وتعتمد «البعد الاقتصادي، والتنموي،في تعريف الأمن القومي، وتظهر أهمية التهديد الداخلية، كتحديات مؤثرة في الأمن القومي».

وهذه المدرسة، كان لها الأثر الأكبر، في توسيع مفهوم الأمن القومي، لكي يشمل نواحي متعددة، اقتصادية، وتنموية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية.

ولكي نرصد التوسع في مفهوم الأمن القومي، نقارن بين وجهات النظر

الآتية:

الأولى:تعريف دائرة المعارف البريطانية لمفهوم الأمن القومي بأنه هو :

«حماية الأمة من خطر القهر، على يد قوى أجنبية »

الثانية:وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «روبرت مكنمارا» يرى أن الأمن القومي الأمريكي هو :

بمعني: « التنمية».

الثالثة: المفكر الأمريكي الكبير«توماس بارنت» يرى أن الأمن القومي الأمريكي هو :

بمعني: « العولمة».

الرابعة: كثير من مفكري الغرب يذهبون إلى أن الأمن القومي لدولهم هو :

بمعني:« غياب التهديد بالحرمان من الرفاهية الاقتصادية » .

وبهذا يظهر مدى التوسع، في مفهوم الأمن القومي، للدول الكبرى، والذي بدأ بحماية الدولة، من العدوان الخارجي، إلى أن اتسع، ليشمل التدخل في شئون الدول الأخرى، بل وصل لحد التأثير السلبي في الأمن القومي للدول الأخرى، ولاسيما الصغرى، والنامية منهم.

ثالثا : أثر التوسع في مفهوم الأمن القومي :

هناك آثار ايجابية للتوسع، في مفهوم الأمن القومي، وأخرى سلبية،نلخصها على النحو التالي:

١ - الآثار الإيجابية:

إن اعتماد الدول لمفهوم الأمن القومي، بمعنى:«غياب التهديد بالحرمان

من الرفاهية الاقتصادية».

يجعل هذه الدول تسعى لتحقيق الرفاهية لشعوبها، ويكون ذلك هدفًا قوميًا.

٢- الآثار السلبية:

إن اعتماد الدول الكبرى، ومنهم أمريكا،نشر العولمة، وسيطرتها بمفهومها الغربي، كمفهوم للأمن القومي الأمريكي، يشكل تهديدًا على الدول الصغرى، اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وأمنيًا.

وعلى ما تقدم، فقد أصبحت الدول الصغرى، واقعةُ تحت التهديدات المباشرة، لأمنها القومي من قبل الدول الكبرى، فضلا على ما تواجهه كل دولة على حِدى، من تهديدات من قبل الدول المجاورة، أو الإقليمية.

بل أصبحت الدول تواجه تحديات، في ظل العولمة، التي ظهرت سماتها، ووضحت أهدافها، والتي تريد الدول الكبرى، والغربية نشرها، والاستفادة منها لصالحها، وليس لصالح الدول الفقيرة، والنامية.

المبحث الثالث

المفهوم ودلالاته ومقتضياته

سنتناول في هذا المبحث، تعريف مفهوم الأمن القومي المصري المختار، ودلالاته، ومقتضياته، ونقدم شرحًا مبسطاً له لكي يتضح، ولا يلتبس به غيره من المفاهيم، وذلك على النحو التالي:

أولا: المفهوم المختار للأمن القومي المصري:

هناك تعريفات كثيرة، ومختلفة للأمن القومي، ولا يوجد إجماع حول «المقصود بظاهرة الأمن القومي»، لا من حيث حقيقتها، ولا من حيث المُستهدف بها، ولا من حيث مصادر التهديد، ولا من حيث السبل، والأدوات، والاستراتيجيات، التي يمكن أن تحقق الأمن القومي، ولكن تشير التعريفات والمفاهيم المتعددة إلى ما يلي:

- إن البعض، يركز على «القيم المجردة التي يجب حمايتها ».
- والبعض الأخر، يعتمد على «الاعتبارات الاستراتيجية المحددة ».
- كما أن آخرين، يفضلون «المفاهيم المجتمعية ذات الطبيعة الشمولية».

وخلاصة ما يمكن الاستفادة منه هنا، مع الكم الهائل من التعريف لمفهوم الأمن القومي، هو: (**أنه يجب أن يكون لكل دولة مفهومها الخاص بها للأمن القومي، حسب محدداتها لهذا المفهوم، فكلما كان محققًا لهذه المحددات، كلما كان ذلك هو المفهوم الأكمل للأمن القومي**)لذلك سوف نقدم مفهومًا شاملًا - من وجهة نظرنا- بعد الإطلاع على كثير من التعريفات، والمفاهيم للأمن القومي، بحيث يكون موضحاً لمفهوم للأمن القومي المصري، ومحافظًا عليه، ومحققًا لأهدافه، وداعمًا لركائزه.

مفهوم الأمن القومي المصري:

هو: « **مجموعة الإجراءات، والتدابير، والقدرات، التي يجب أن تقوم بها الدولة وتمتلكها، لكي تحافظ على أركانها، وتتمكن من القيام بوظائفها، وتحقق المصالح العامة، والمصالح الوطنية للدولة، مع استمرار كفاءة هذه القدرات، في وقت السلم والحرب، وفق استراتيجية آمنة،ومرنة، قابلة للتطوير**».

وهذا التعريف، لمفهوم الأمن القومي نراه من - وجهة نظرنا- جامعًا، مانعًا، ولكنه يحتاج لشيء من التوضيح، لكي تتم الفائدة منه، وهذا ما سوف يظهر في دلالات ومقتضيات هذا المفهوم، على النحو الآتي في العنصر الثاني، دلالات المفهوم، والعنصر الثالث، مقتضيات المفهوم.

ثانيًا: دلالات مفهوم الأمن القومي المصري:

يمكن إجمال دلالات هذا المفهوم فيما يلي:

- يجب أن تكون للدولة المصرية، مجموعة من الإجراءات، والتدابير، والقدرات، تمتلكها أو تسعى لامتلاكها.

- المحافظة والدفاع عن أركان الدولة المصرية، وهي« الشعب، والإقليم، والسيادة عليه، وكونها معترفًا بها كدولة، وتكيّف شعبها وانسجامه مع إقليمه، ومكونات وطنه».

- أهمية بقاء الدولة قادرة على القيام بوظائفها، وتحقيق المصالح العامة، والمصالح الوطنية.

- ضرورة استمرار القدرات، والإجراءات، والتدابير، التي تمتلكها الدولة، في وقت السلم والحرب.

ثالثا: مقتضيات مفهوم الأمن القومي المصري:

إن اختيار هذا المفهوم للأمن القومي المصري، يهدف إلى التوعية، بشكل مفصل بمقتضياته، التي إن اتضحت لدى الشباب، غرست في عقولهم، وقلوبهم، وهِمتهم، أهمية الحفاظ على الأمن القومي، لوطننا الحبيب مصر، الذي لا يملكه حاكمٌ، سواء كان عادلاً، أو ظالماً، ولا تملكه جماعة مسلمة، أو مسيحية، فقط يملكه جميع أبناءه، والمنتسبون له، بحملهم الجنسية المصرية،وبنسب متساوية، وشراكة أبدية، على الشيوع بينهم جميعاً .

ولكي نبين مقتضيات مفهوم الأمن القومي المصري، نجيب على الأسئلة الهامة الآتية:

السؤال الأول: من يمتلك الإجراءات، والتدابير، والقدرات، التي تحافظ على الأمن القومي المصري؟

السؤال الثاني: ما هو مفهوم الدولة، التي يجب الحفاظ عليها، وما هي أركانها؟

السؤال الثالث: ما هي وظائف الدولة ؟

السؤال الرابع: ما هي المصالح العامة، والمصالح الوطنية، وما الفارق بينهما؟

السؤال الخامس: ما هي استراتيجية الأمن القومي المصري ؟

ونحاول الإجابة عليها على النحو التالي:

السؤال الأول: من يمتلك الإجراءات، والتدابير، والقدرات، التي تحافظ على الأمن القومي المصري؟

بداية: الإجراءات، والتدابير، والقدرات، قد تكون اقتصادية، أو سياسية، أو أمنية، أو عسكرية، أو دبلوماسية، أو غير ذلك.

ثانيًا: الفرق بينهم :

- أن القدرات هنا تعني: «القوة والإمكانيات» بمعناها الشامل، والمتنوع .

- وأن التدابير هنا تعني: «القرارات الدفاعية، والوقائية» بمعناها المتنوع والشامل .

- أما الإجراءات هنا تعني : «القرارات الهجومية والوقائية الاستباقية» بمعناها المتنوع والشامل.

- والبعض، يجعل التدابير والإجراءات، بمعنى واحد أو معنى متقارب.

ثالثًا: الذي يستحوذ على امتلاك القدرات، ويتخذ الإجراءات والتدابير، ويملك حق استخدامها، هي الدولة، ممثلة في مؤسساتها، المنصوص عليها دستوريًا، ووفق القانون، ولا ينفرد بها فصيل، أو جماعة، أو شخص حاكم، أو محكوم، بغير سند من القانون، أو على خلاف القانون،لأنها ملك الدولة، بمفهومها الصحيح المتعارف عليه، قانونيًا، وسياسيًا، ودوليًا.

السؤال الثاني: ما هو مفهوم الدولة، التي يجب الحفاظ عليها، وما هي أركانها؟

الدولة لها قرابة الثلاثة مائة تعريف، لذلك ذهب السياسيون، لتعريفها، بأركانها، وهذا ما سوف نسير عليه.

أركان الدولة: منهم من جعلها «ثلاثة»، ومنهم من جعلها «أربعة»، ومنهم من جعلها «خمسة»، ونرجح القول بأنها خمسة أركان، لأنه أوفق، وأنفع لترسيخ مفهوم الأمن القومي المصري،وهم:

الركن الأول: الشعب:

وهم مجموع الناس، الذين ارتضوا العيش معنا على أرض الدولة، واتخاذها وطنًا،على وجه دائم.

والشعب هنا يعني:«**كل المواطنين، لا فرق بينهم لأي سبب، من دين، أو**

عرق، أو فكر، أو هيئة، أو طبقة اجتماعية، لأن التفرقة بين المواطنين أو إشاعة الشعور بوجود تفرقة أو تمييز يعرض الأمن القومي للخطر لأنه يؤثر على السلم المجتمعي، وعلى درجة الولاء الوطني ».

الركن الثاني: الإقليم:

وهو عبارة عن مساحة الأرض، والبحر، والنهر، والجو، الواقعة في نطاق حدود الدولة، وهنا تظهر فائدة هامة، فلا دولة بدون أرض، ولا يمكن أن يكون شعب بلا أرض، فهذا لا يقبله عقل ولا يوافق شرع .

«وهنا :يظهر خطأ من يقولون أننا لا ندافع عن أرض، ولكن ندافع عن دين، لأنه لا دفاع عن دين أو مسلمين إلا بالدفاع عن أرواحهم، وأرضهم، فهذه المفاهيم، تعرض الأمن القومي للخطر»

الركن الثالث: السلطة التي تمارس السيادة:

وهي الشخصية الاعتبارية للدولة، والتي يُمارس من خلالها السلطة على أرض الدولة، وهذه الشخصية الاعتبارية، ليست محصورةً، ولا مرتبطةً ارتباطًا دائماً،أو مؤقتًا بالأشخاص الذين يمارسون السلطة أياً كانوا، فهؤلاء الأشخاص، قد يدركهم الموت، أو تنتهي مدة خدمتهم، أو يتم عزلهم، أو محاسبتهم، أو معاقبتهم، إذا توافرت في حقهم الأسباب القانونية، التي توجب ذلك.

وهنا : يظهر خطأ فريقين، لأنهما يربطان الدولة بالشخص الممارس للسلطة.

أحدهما: مؤيد للسلطة، والآخر: معارض لها .

بالرغم من أنه لا يصح ربط الدولة بأحد مواطنيها سلبًا، أو إيجابًا، وجودًا،أو عدمًا.

فأحدهما :وهو المؤيد: يدمج الشخص الممارس للسلطة بالدولة، فيجعله

الدولة.

تجده يجعل من وجوده، وجود الدولة، ومن غيابه، غياب للدولة، وفي الثناء عليه ثناءً على الدولة، وفي نقده نقد للدولة، ومن معارضته، معارضة للدولة، ومن موته، موت للدولة، ومن عزله، أو سقوطه، سقوط للدولة، وهذا عين الخطأ والجهل.

والثاني : وهو المعارض: يدمج الشخص الممارس للسلطة بالدولة، فيحمل الدولة كل أفعاله، وكأنها أفعال الدولة .

تجده يخلط بين معارضته، لمن يمارس السلطة، وبين الدولة، فيجعل من نقده للدولة نقدًا لمن يمارس السلطة، ومن رفضه لحكمه، رفضًا للدولة، ومن كرهه، وبغضه لمن يمارس السلطة، كرهاً وبغضاً للدولة«**وهذا الركن يفهمه الكثيرون خطئًا، على غير حقيقته، القانونية، والواقعية، والمنطقية، فيجب الحذر، لأنه يعرض الأمن القومي للدولة للخطر» .**

فالدولة في عين مواطنيها (على المفهوم القانوني، والسياسي،والوطني، الصحيح) يجب أن لاتعارض، ولا تكره، ولا تهاجم، لأنها ليست هي الشخص الممارس للسلطة، ولا يصح الخلط بين الدولة ومن يمارس السلطة.

وهذا الذي استخلصناه هنا من المفهوم الصحيح للدولة لم تُسبق به، وذكرناه لتصحيح المفاهيم ، لكي يتم الحفاظ على الدولةِ، من قِبل كل مواطنيها، مهما كانت مواقفهم السياسية تجاه السلطة التي تُدير شئون الدولة.

الركن الرابع: الاعتراف الدولي:

وهو أن تقوم الدول الأخرى، بالاعتراف بالدولة، وخاصة الدول الكبرى في المجتمع الدولي، وحقيقة الاعتراف الدولي في العصر الحديث، هو اعتراف الأمم المتحدة بقيام الدولة، وهو اعتراف منشئ للدولة.

وهنا فائدتان، متعلقتان بمفهوم الأمن القومي وهما:

الأولى: أنه لا يمكن إقامة، أو إنشاء دولة، في العصر الحديث، إلا باعتراف دولي،«**وهذا يجب أن يدفع من يظنون أنه يمكن إقامة دولة، ويكتب لها الحياة، بعيداً عن الاعتراف الدولي لمراجعة تصوراتهم ألف مرة، فنحن في عصر به متغيرات كثيرة، فهذا عصر العولمة، التي أصبح العالم فيه متشابك، والعلاقات الدولية أكثر تعقيدًا**».

الثانية: إن الدولة يجب أن تحافظ على كونها فاعلاً، دوليًا، معترفًا به، ولا تسمح بتفتتها، ولا تقسيمها، إلى أقاليم متناحرةً.

الركن الخامس: التكيّف:

وهو كون الشعب بمجموع مكوناته، راغبًا في استمرار العيش المشترك، على أرض وطنه، مع باقي المكونات، ويتملكه شعور بالتأقلم، في العيش على إقليم الدولة، ولا يسعى للهجرة، ولا للاحتراب الداخلي.

« **وهذا الركن من الأهمية بمكان، فعندما يسود شعور بعدم التكيّف،أو عدم الأمان،أو تتغلب الرغبة في الهجرة، أويتم التورط في حروب أهلية، أو عدم الرغبة في العيش المشترك، فإن ذلك كله، وأمثاله، يعرض الأمن القومي للخطر**»

السؤال الثالث: ما هي وظائف الدولة:

للدولة عدد من الوظائف، تزيد، أو تقل، حسب النظام السياسي، المتبع في الدولة، رأسمالي، أو اشتراكي، أو مختلط، ونذكر أهمها فيما يلي:

١- الدفاع عن أرض الدولة، ومواطنيها من الاعتداء الخارجي.

٢- حفظ الأمن الداخلي، للأشخاص، والممتلكات العامة، والخاصة، وحفظ السلم المجتمعي.

٣- الفصل في المنازعات القائمة بين الأشخاص بعضهم وبين بعض، أو التي بينهم وبين الدولة.

٤- وظائف أخرى متعددة: استخراجية، وتوزيعية، واقتصادية، وثقافية، وخدمية، وترفيهية،.....

وهذه الوظائف، تنفرد الدولة ببعضها، وتتشارك مع غيرها من الأشخاص الطبيعيين، أو الاعتبارين فيها، حسب نظامها السياسي، ولكن يجب أن يضبط ذلك كله القانون، وبشكل يحقق المصالح العامة، والمصالح الوطنية.

السؤال الرابع: ما هي المصالح العامة، والمصالح الوطنية، وما الفرق بينهما؟

المصالح العامة: هي التي يراد مراعاتها، وتحقيقها، من منافع على المستوى العام الداخلي.

المصالح الوطنية: هي التي يراد مراعاتها، وتحقيقها، على المستوى الدولي أو الإقليمي.

والفرق الأوضح بينهما هو:

أن الأُولى، تختص بالمستوى الداخلي، والأخرى بالمستوى الخارجي، وسوف نتحدث عنهما بتفصيل أكبر في الفصل القادم - بإذن الله-.

السؤال الخامس: ما هي استراتيجية الأمن القومي المصري؟

وهنا محل الاختصار والاقتصار فنقول:

الاستراتيجية الخاصة بالأمن القومي، لأي دولة، على وجه التفصيل والتحديد، يجب أن تكون سرية، وغير معلنة، ولكنها يجب أن تحقق أهداف الأمن القومي، وتتسم بالشرعية، والمشروعية، والمرونة، والقدرة، والتأمين التام، نعم يمكن الإفصاح عن الاستراتيجيات السابقة فقط، إن رأى ذلك أهل الاختصاص، المنوط بهم ذلك قانوناً .

المبحث الرابع

المفاهيم الخطأ والخطر والأسئلة الشائكة

نتصدى في هذا المبحث لمجموعة من المفاهيم، ذات الصلة بمفهوم الأمن القومي المصري، والتي تُعد –من وجهة نظرنا– إما تشويهًا لهذا المفهوم، أو تهديدًا له، وسوف نحاول معالجة هذه المفاهيم المشوهة، والمهددة لمفهوم الأمن القومي المصري.

وكذلك نعالج بالإجابة المختصرة، بعض الأسئلة الشائكة، المتعلقة بمفهوم الأمن القومي المصري، والتي تعد عائقًا كبيراً، عند فئة، أو جزء، من أبناء هذا الوطن، الذين يحبونه، ويضحون من أجله بالغالي، والنفيس، ولكن إلتبس عليهم الحق فيها، مع غيره، فوجب الإشارة لها، لكي يتبين لهم الحق، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بعض المفاهيم الخطأ حول الأمن القومي المصري:

الخطأ الأول:

القول بأن مهمة الحفاظ على الأمن القومي المصري، مُنحصرة في السلطة الحاكمة، ومؤسساتها الأمنية، دون غيرها من المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، والحركات، والأحزاب، والنخب الفكرية، والسياسية، وعامة المواطنين.

إن هذا القول، والترويج له، يُعد تشويهًا، لمفهوم الأمن القومي المصري، ويجعل الأمة المصرية في حالة بلادةٍ، وسلبيةٍ، ولامبالاةٍ، تجاه قضايا الوطن الحيوية، والمصيرية، فكيف تحافظ السلطة، على أمن الوطن القومي،

والشعب مخدرٌ بالمفاهيم السلبية، وعدم الإدراك لدوره الهام، والضروري في حفظ الأمن القومي ودعمه؟

وكيف يستجيب المواطنون، لتوجيهات، وقرارات السلطة، ومؤسساتها، المتعلقة بقضايا الأمن القومي، ودور المواطنين في حفظه؟

إن هذه المفاهيم سلبيةُ التأثير على الأمن القومي المصري، لأن مهمة الحفاظ على الأمن القومي ، هي مهمة، وطنية، بامتياز، نعم يقع العبء الأكبر، في هذا الإطار على السلطة الحاكمة، ومؤسسات الدولة الرسمية، لكنه ليس عبئها وحدها فقط، نعم هي المسئول، والمُحَاسب الأول، عن ذلك أمام الشعب، ومؤسساته التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، ولكن يظل المواطن المصري الواعي، والمدرك للمخاطر، التي تُحيط بوطنه، يجب عليه شرعًا، وعقلًا، المساهمة في الحفاظ على الأمن القومي ، بوسائل وطرق عديدة.

إن المواطن المصري، إذا لم يؤد دوره المنوط به، في حفظ أمن وطنه، وأصبح ذلك سلوكًا،عامًا، للمواطنين، تَعرض الأمن القومي للخطر، فالمسئولية مشتركة، بين السلطة ومؤسسات الدولة، وبين المواطنين، ولكن باختلاف النسب، وأوجه المُسائلةِ، والمحاسبة، فالسلطة لا تستطيع قطعًا، الحفاظ على الأمن القومي، إذا لم يقم المواطنون بدورهم في الحفاظ عليه.

ومما يمكن أن يقدمه المواطن للحفاظ على أمن الوطن القومي مايلي:

١- تقديم النصح، والمقترحات للسلطة، ومؤسساتها، فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي المصري.

٢- المساهمة في التوعية العامة، والتثقيف فيما يتعلق بنشر هذا المفهوم، وقضاياه، لخلق حالة من الإيجابية.

٣- المساهمة في محاسبة السلطة، ومسائلتها أمام الجهات القضائية، والرقابية، والتشريعية، عند الشعور بالتقصير في حماية قضايا الأمن القومي،

وذلك باللجوء إلى القضاء بالطرق التي نظمتها القوانين، أو باللجوء إلى البرلمان المعبر عن إرادة الشعب، عن طريق ممثلي الشعب فيه.

٤- وأهم ما يمكن أن يساهم به المواطن المصري، في حفظ أمن وطنه القومي، هو أن يكون مواطنًا، واعيًا، بما يجب عليه تجاه وطنه، وما هي حقوقه فيه، وكيف يسهم في جعله وطنًا يسوده العدل، والمساواة، والأمن، والسلم، والقانون، لا فرق فيه، ولا تمييز بين المواطنين في الحقوق، والواجبات، والفرص، والتطلعات.

الخطأ الثاني:

ربط الحفاظ على الأمن القومي المصري، بشخص رئيس السلطة، أو أحد المؤثرين فيها، أو زعيم جماعة معارضة، أو زعيم طائفة دينية،أو مجموعة من الأشخاص في إحدى المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، أو جماعة دينية، أو سياسية، أو اقتصادية .

- إن البعض يرى خطًئا، أن الأمن القومي المصري، مرتبط، وجودًا، وعدمًا «بشخص»، أو«رأي»، أو«فكر»، أو«قول»، أو«أحلام»، أو«رغبات»، أو«تصورات»، أو«قرارات»، رئيس السلطة التنفيذية (رئيساً كان أو رئيس وزراء)، حسب النظام السياسي المتبع في الدولة، أو أحد وزراءها، أو أحد المؤثرين فيها، سواء وافق القانون، والدستور، أم لم يوافق، ويفترضون فيه الصدق التام، والفهم العام، والولاء الكامل للدولة، دون غيره من أشخاص، ومؤسسات في الدولة، فلا يجب معارضته حتى سلميًا، أو نقده، أو نصحه،أو محاكمته، أو مسائلته، بالطرق الدستورية، أو القانونية، أو حتى السعي لتغييره عن طريق الاستحقاقات الانتخابية، والدستورية، بل الأسوأ من ذلك، يرونه الأحق باختيار خلفه، ليكون هو الحاكم الآمر الناهي، ويا حبذا لو كان ابنه، ومن صلبه، فولد الزعيم، زعيمٌ، وابن القائد، قائدٌ، وابن المُلهم، مُلهمٌ.

وما تقدم هو عين الخطأ، لأن الدولة الراشدة،أو التي تسعى لأن تكون راشدة،لا تكون دولة فرد، «عادلاً» كان، أو «ديكتاتوراً»، بل دولة مؤسسات وقانون، ولا ينفرد فيها شخصٌ أيًا كان بتوجيهها، وإدارتها، فما الفرق إذن بين هذه الدولة؟ وبين الجماعات الدينية؟ أو القبلية؟ التي تقوم على مبدأ السمع والطاعة وحكم الفرد أو إدارة الفرد؟؟؟ وهذه الجماعات هي محل نقد دائم، ولاذع، وصادق، وكاذب، في وسائل الإعلام وغيرها!!!!.

فالأشخاص أيًا كانوا يُصيبون، ويُخطئون، يعيشون، ويموتون، يُنَصّبون، ويعزلون، يُصلِحون، ويُفسدون، اليوم يحكمون، وغدًا يُحَاكمون، فالدول والجماعات، لا تُدار إدارة صحيحة، تدفعها للنهوض والتقدم، إلا إذا قامت على مؤسسات، تدير شئونها وقراراتها، فدولة الفرد، وجماعة الفرد زائلة، وساقطة، ومنهزمة لا محالة، سواء كان عادلاً، أو مستبدًا، سواء في حياته أو بعد مماته، فما هي حال دولة الفرد إذا كان ظالمًا، مستبدًا، فاسدًا، مفسدًا، مفرطًا في أمن وطنه القومي باستبداده وسوء فهمه ؟؟

فلابد لتحقيق أمننا القومي،والحفاظ عليه تغيير هذا المفهوم، المؤثر سلبًا على أمننا، وتقدمنا، ونهضتنا، ويستبدل بأن أمننا القومي مرتبطٌ بالمؤسسات الوطنية، وبوعي المواطن، نعم منصب رئيس السلطة أو منصب وزير في السلطة هام، ومؤثر، في الأمن القومي المصري، ولكن هذا التأثير، وهذه الأهمية، مرتبطٌ بالمنصب، وليس بالشخص الذي يتولها، فالمنصب قد يدوم لعقود أو قرون حسب نظام الدولة السياسي، ولكن الشخص قد يطرأ عليه التغيير، والتغير، بالموت، أو العزل، أو نحوهما، بعد يوم أو سنة أو سنوات من توليه المنصب.

وكذلك لا يتم ربط الحفاظ على الأمن القومي المصري، بالحفاظ على تلبية رغبات طائفة، أو جماعة دينية، إسلامية، أو مسيحية، أو حركة سياسية، أو بالحفاظ على زعيم لأي طائفة، أو جماعة، أو حزب، سواء كان محقاً أو مخطئاً، أو مجموعة من رجال الأعمال، نعم لكلٍ حقوقه وعليه واجباته، ولكن

الأمن القومي المصري له مفهومه، وأهدافه، التي يجب أن تقدم، في الحفاظ عليها قبل كل الأشخاص، والجماعات، والطوائف .

الخطأ الثالث:

لا أثر لدورنا في الحفاظ على الأمن القومي، ما دامت السلطة الحاكمة لا تسمع، ولا تستجيب لصوتنا، ولا تجيب على تساؤلاتنا فيما يخص أمننا القومي.

الحقيقة أن السلطة ومؤسساتها، في أي دولة كانت، وفي أي عهد، إذا رفع الشعب صوته، وطالب السلطة بالمحافظة على أمر، هو من صميم الأمن القومي للبلاد، فهي حتمًا تسمعه، ولكن قد تكون الاستجابة، ومداها يختلف من دولة إلى دولة، فدولة المؤسسات، والقانون، تسمع، وتستجيب، أوتسمع، وتناقش، وتوضح موقفها، ودولة الفرد المستبد، تسمع، ولا تناقش، وتستجيب فقط، لما يراه الحاكم الفرد المستبد.

وفي كل الأحوال، تسمع السلطة نداء الشعب، فلا يتخيل أحد أن السلطة في أي دولة لا تعرف مطالب الشعب، ولا تسمع صوته، هي تسمع همساته، وتدرك طموحاته، وتخوفاته، ولكن الاستجابة حسب كل نظام، وسلطة.

ولكن إذا كان الحال كذلك، فلابد من الاستمرار في تقديم النصح، والمقترحات، والمطالبات التي يغلب على الظن، أن فيها حماية لأمن وطننا القومي، فحتمًا سيأتي اليوم الذي يُسمع فيه للصوت المطالب بالحفاظ على مصالح الوطن، العامة والوطنية، فلا الحُكام باقون، ولا أهل السلطة مخلدون، وجميع الدول التي نهضت، وتقدمت اليوم، لم تتقدم إلا بوعي شعوبها، وتمسكهم بحقوقهم الوطنية، ومصالح أوطانهم المصيرية والحيوية.

ثانيًا: بعض المفاهيم الخطر على الأمن القومي المصري:

وسوف نقسم هذه المفاهيم الخطيرة على الأمن القومي، إلى مجموعات من

المفاهيم، الطائفية، والسياسية، والثقافية، ولن نحاول إثبات صحتها، أو كذبها، ولكن سوف نتناولها من حيث ما يجب علينا قوله، لمواجهة أثر هذه الدعوات،كمواطنين مصريين خائفين، على هذا الوطن من انقسامه، أو تقسيمه، أو أضاعف روح الانتماء لدى أي مكون من مكوناته، أو ابن من أبناءه .

المجموعة الأولى:

المفاهيم الطائفية المهددة للأمن القومي المصري، والتي يرددها أو يدعيها، أو يروجها، أو يقوم بها البعض: ومثال ذلك:

١- أن مصر دولة مسيحية والمصريون المسلمون ضيوفٌ عليها أو مستعمرون:

نقول لمروجي هذه الادعاءات، إنها لا تصب في صالح المصريين عامة، ولا المسيحيين خاصة، فمصر قد عاش بها منذ الفراعنة، حتى اليوم أهل عقائد كثيرة، فعلى سبيل المثال : سكن اليهود مصر قبل المسيحيين، فهل نقول أن المسيحيين ضيوف على مصر، وجاءوا مع المستعمر؟

فإن مصر كجميع البلاد، تناوب على حكمها نُظمٌ، وحُكامٌ كثيرون، وقامت على أرضها دولٌ وممالك، عديدةٌ، تنتمي إلى أفكار، وعقائد، عدة، فمن الوهم، أن نقول أن أصحاب العقيدة هذه، أو تلك، أو المذهب هذا، أو ذاك، هم أهل مصر، دون من سبقهم، أو خَلَفهم، فهذا وهم، وخَرفٌ فكري، وسياسي.

ولكننا اليوم، نحيا على أرض هذا الوطن، فنحن فيه شركاء، شراكة أبدية، والصواب، أن صفة «المواطن المصري» ليست حقًا خالصًا لمن هو من أصول إسلامية، أو مسيحية، أو حتى فرعونية، بل المصري هو :«**كل من يحمل الجنسية المصرية**»، وهذا هو فقط المحدد، ويكون له كل الحقوق وعليه كل الواجبات.

٢- أن مصر دولة إسلامية ولا حقوق لغير المسلمين فيها فهم أهل ذمة

وبشروط محددة:

إن القول بأن مصر إسلامية، ولا حقوق لغير المسلمين فيها متساوية بالمسلمين، فهذا قول من لا يعرف الواقع، الذي يعيشه المسلمون والمسيحيون في مصر، وغير مدرك للتغيرات التاريخية، والفقهية، التي طرأت على الواقع، والأوضاع، ليس في مصر فقط، بل في العالم الإسلامي والعالم أجمع، فمصر اليوم وغداً، لا يصلحها إلا خطاب الشراكة الوطنية الحقيقية، والعمل على تفعيله، في الواقع بشكل عادل، بين جميع من يحمل الجنسية المصرية، دون النظر لاعتقاده، أو فكره، أو اختياراته السياسية، فالصواب، أن لجميع المصريين حقوق متساوية، وعليهم وجبات متساوية، فيما يخص الوطن، والعيش فيه.

٣- إن وصول التيار الإسلامي للحكم، خطر على غير المسلمين بل والمسلمين الذين لا يوافقونه الفكر، والرؤية، والسلوك، وخطر على الأمن القومي المصري،فيجب منعهم، ولو بالقوة، والتصفية الجسدية، والإقصاء، والعزل السياسي، وتجفيف المنابع، والرقابة على المساجد:

نقول: لا التصفية الجسدية، ولا السجن، والاعتقال، ولا العزل السياسي، ولا الإقصاء، ولا تجفيف المنابع المادية، والفكرية، مُجدي في القضاء على أصحاب قضية، فكرية، أو دينية، أو عرقية، فإن صمتَ جيلٌ منهم، صرخَ جيلٌ آخر، وإن اضطهد جيلٌ منهم، نهضَ جيلٌ آخر، وقوية شوكته، والتاريخ المعاصر مليءٌ بفشل سياسيات العزل، والإقصاء، والاستبداد، الموجه ضد طائفة دينية، أو حركة فكرية، أو جماعة عرقية، وكل هذه السياسات التي مآلها الفشل، تُهدد الأمن القومي المصري، وتضع السلطة وهي جزء من الشعب،في مواجهة جزء من الشعب، لشعوره بالتمييز السلبي، والعزل القصري، والاضطهاد، وهو ما له آثار سلبية عديدة، على الأمن القومي المصري.

وبعيدًا عن التبرير، والدفاع عن التيار الإسلامي، وكَيل المديح له، والتدليل على عدم دقة هذه الادعاءات نقول:

إن الدولة التي تريد أن تتقدم، وتنهض، وتحقق المواطنة، والمساواة، وتحافظ على سلمها المجتمعي، وأمنها القومي،يجب أن تسودها رؤية يؤيدها القانون، والدستور،مفادها « **أن لكل شخص، أو طائفة، أوحركة، أو حزب، أو جماعة،الحق في أن تتطلع للمشاركة في الحكم أو تداوله بالطرق التي أقرها القانون، والدستور، ويكون المصريون في ذلك على حد السواء، دون النظر لأيديولوجيتهم، وكما أن لكل مصرى الحق في التطلع للمشاركة في حكم بلاده، أيضاً لكل مصري الحق في الاختيار أو الرفض لهؤلاء الذين يتطلعون للمشاركة في الحكم، ولكن كل هذا في إطار القانون، والدستور، المعبر عن الإرادة الحرة للشعب**».

كما يجب أن يكون هناك عقدًا اجتماعيًا، أو نصًا دستوريًا، يترجمه مجموعة من القوانين، تحفظ حقوق المصريين المتساوية، عند وصول أي حزب، أو شخص للسلطة، وتضمن التداول السلمي للسلطة، واحترام، وإعمال الإرادة الشعبية.

فمعالجة التخوفات من وصول الإسلاميين للحكم تتلخص في:«ضمان الحريات المتساوية، لكل المصريين مع أخذ الضمانات الكافية، لتحقيق التداول السلمي للسلطة،ومراعاة التخوفات، والطموحات الحقيقية، والمشروعة، لجميع المكونات على حد سواء ».

٤- إن المعبر الأول، والأوحد، عن مصالح، وطموحات المسيحيين، والمتحدث باسمهم في مصر، هو بابا الكنيسة فقط، وكما أن الكنيسة لها هذه السلطة، فيجب أن يكون للمسلمين، أو للإسلاميين، جماعة، أو حركة، تتحدث باسمهم، وتدافع عن مصالحهم،أولهم مرشد، أو قائد، يوازي في سلطته بابا الكنيسة، ولاسيما أن الأزهر لا يقوم بهذا الدور السياسي للمسلمين في مصر:

نرى أن علاقة المسيحيين الدينية بالكنيسة، وبابا الكنيسة،هي علاقة خاصة ينظمونها فيما بينهم،ولا دخل لغيرهم فيها، ولكن إذا كانت هناك علاقة سياسية، واقتصادية، تجعل من المسيحيين شعبًا للكنيسة، ولبابا الكنيسة فقط، وليس لمصر، ومؤسساتها المنتخبة الوطنية، فيتحركون سياسيًا بحركته، وإمرته، ويتحدث باسمهم سياسيًا، ويفاوض ويتفاوض لحل مشاكلهم.

فهذا يجعل في الدولة سلطتين: سلطة للدولة، وسلطة للكنيسة، ويجعل للسلطة التنفيذية، رأسين: رأس الدولة، ورأس الكنيسة، وهذا ضارٌ بالدولة، ومصدر السلطات فيها، ويعزل جزءًا من الشعب عن الدولة شعوريًا، وهذا ضارٌ بالأمن القومي المصري.

ولمواجهة هذا المفهوم « **لا بد من التركيز الدائم، والحقيقي، بإحداث حالة من التوافق، والتعايش، والحوار الحقيقيّ، بين شركاء الوطن الواحد، من المسلمين والمسيحيين، بمنع خطابات الكراهية، والتحريض، والتخويف الخفية، والعلنية، ومحاربة خلق الفزّاعات، لإحكام السيطرة على المكونات خارج نطاق الدولة** ».

وأما القول بأنه لابد أن يكون للمسلمين جماعة، تتحدث باسمهم، ومرشدًا أو قائدًا للمسلمين توازي سلطته سلطة البابا سياسيًا، نقول:إنه لابد من معرفة واقع مصر، وتنوعها، وسياسة السلطات المتعاقبة فيها، وهو فيما يخص محل الحديث،فالواقع المصري كالتالي:

- المسلمون في مصر متنوعون، من حيث الفكر، والسياسة، والاهتمام، فيستحيل جمعهم في جماعة، أوتحت قيادة سياسية، ذات مرجعية إسلامية، تتبنى فقط مصالح المسلمين، دون غيرهم من المصريين، لأن خطابها حتمًا سيكون إقصائي، استحواذي، وهذا يمثل خطورة كبيرة على الأمن القومي المصري، لما سيقابله ويواكبه من خطابات طائفية، وتحريض على العنف، والانقسام.

- أيضًا إن تحقق هذا التجمع، وهذه القيادة للمسلمين، فستكون النتيجة تكوين ثلاث دويلات، بثلاث رؤوس،وبثلاث أجندات، واحدة للمسلمين، وواحدة للمسيحيين، وواحدة للسلطة والرافضين للدولتين، وهذا يكون الطريق الأسرع لهدم الدولة المصرية، وملء نيلها بدماء المصريين.

« والصواب أن مصر دولة موحدة، لكل المصريين، المسلمون والمسيحيون، يجب أن تمثلهم، وتراعي مصالحهم، وتتولى حمايتهم، وتقدم لهم الخدمات الطبية، والاقتصادية، والتعليمية، والثقافية، سلطة واحدة، هي سلطة الدولة المصرية، المنتخبة، المعبرة عن إرادة الشعب، ولا يصح أن تشاركها في سلطاتها أيَّ سلطة،أو أن تقوم سلطة أخرى تنازع الدولة في سلطاتها، ووظائفها إلا بتخويل من الدولة وفي ظروف طارئة ولفترة محددة».

كما يجب أن تعمل السلطة الحاكمة للدولة، على تحقيق العدل، والمساواة بين المكونات، حتى لا تجد المكونات المبرر، والمسوغ للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، والدينية، والسياسية، بعيدًا عن سلطة الدولة.

- إن الأزهر لا يجب وضعه، في موضع المؤسسة التي تسعى لمواجهة مكون من مكونات الوطن، وإدارة صراع معه، أو ضده، لأن هذا ليس في صالح الأزهر، ولا الوطن، حتى وإن كان هذا المكون غير مسلم.

٥- قول أقباط المهجر، وبعض مسيحي الداخل بأن المسيحيين في مصر، أقلية مضطهدة، من قِبل السلطة، والتيارات الإسلامية، فيجب الاستقواء بالدول الغربية المسيحية، كأمريكا، ودول أوروبا، للضغط عليها من ناحية، ولكي تضغط على التيارات الإسلامية من جهة أخرى:

وردًا على هذا نقول:

لا توجد في مصر أقلية عرقية، أو طائفية، مضطهدة، فالاضطهاد العرقي أو الديني له مقاييس وصور، هي غير متحققة في مصر.

أما القول بأن السلطة الحاكمة في مصر،تضطهد المسيحيين، فهذا مردود علية بالعلاقات المتميزة بين الكنيسة وقيادتها، والسلطة وقيادتها، في كل العقود الماضية.

أما القول بأن الجماعات الإسلامية، تضطهد المسيحيين، فهو قول «مضحك»و«يثير السخرية والاندهاش»، لأنه بمقاييس أقباط المهجر، فإن التيارات الإسلامية هي الأقليات المضطهدة في مصر دون غيرها، قياسًا على الحركات المسيحية، المنتشرة داخل الكنائس المصرية، وخارجها.

فهذه مقارنة بسيطة، في الأشياء التي يعلمها ويراها كل المصريين، المسلمون منهم والمسيحيون، ولا تخفى على أحد، لكي يصمت هؤلاء المبتزون للدولة المصرية.

١- المساجد تفتح فقط قُبيل الصلوات وبُعيدها تُغلق، أما الكنائس فتفتح على مدار الساعة.

٢- مساحة (أربعة فقط) من الأديرةٍ التي في صحاري مصر، يوازي تقريبًا مساحة عدد مساجد مصر مجتمعة، تقريبًا.

٣- جميع المساجد تقريبا، تخضع نشاطاتها للمتابعة من وزارة الأوقاف، وبعضها لجهات أخرى،وهذا معلوم لكل مواطن مصري، أما الكنائس فلا سلطة على نشاطاتها،ولا رقابة من أحد غير الكنيسة، ولا يعلم أحد من المواطنين غير ذلك.

٤- القساوسة والرهبان، لا يوقفهم أحد في كمائن أمنية، ولا يتحقق من شخصيتهم أحد، ولا يستعلم عنهم أحد، وهذا يظهر للعامة، بخلاف ما يُفهم من هيئتهم أنهم ينتسبون إلى أي من الحركات الإسلامية.

٥- الشباب المسيحي الملتحي فقط يظهر الصليب على يده، كي لا يُوقف في أحد الكمائن، بخلاف الشاب المسلم الملتحي، فغالب الأحيان، يجب عليه

أن يبرر سبب كونه ملتحيًا، وهل هو منتمي لأحد الجماعات الإسلامية أم لا .

٦- المسلمون تزدحم بهم مساجدهم، فيصلون في الشوارع يوم الجمعة،فلا تكفيهم مساحة مساجدهم، وعشرات الرهبان والقساوسة، يتعبدون في أديرة بعضها مساحته عشرات الأفدنة، والبعض الآخر مساحته عشرات الآلاف من الأفدنة.

« وعلى العموم أن ملف العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وعلاقة السلطة بهذا الملف، يجب أن يُدار ويُصاغ بكثير من العقلانية، والواقعية، وعلى قاعدة «المواطنة والمساواة» في الحقوق والواجبات، وبعيدًا عن التشنجات الطائفية المختلفة، فلابد أن يُتفق على إجراءات، وفاعليات وطنية مشتركة،تنتج رغبة متبادلة، في العيش المشترك بين شركاء الوطن الواحد».

أما الإستقواء بالغرب المسيحي، لكي يتم ابتزاز السلطة بل الدولة المصرية، نقول:

إن ذلك لن ينتج أثرًا، حقيقيًا دائمًا، ولو أنتج سيكون مؤقتًا، فالعلاقات بين شركاء الوطن، يجب أن تُبنى على أساس الرغبة المشتركة، بين المكونات في تحقيق التعايش المشترك، على أُسس عادلة، ومتساوية، وتوافقية، وفعّالة، وفعلية، لأن ما جاء بالإكراه سوف يذهب بالإكراه، والاستقواء بالخارج، يضر بالنسيج الوطني الموحد، ويسهم في إمكانية تمزقه في حالات ضعف الدولة، لكن العلاقات التوافقية الرضائية، تدوم بدوام الدولة، ولا يستطيع هدمها أحد.

أما ابتزاز الدولة المصرية، لكي تضغط على التيارات الإسلامية، لا أقول لايوجد ضغط أكثر من هذا، ولكن الحكمة الوطنية، تستدعي أن يرفض المسلمون والمسيحيون، أن يتم الضغط على سلطة بلادهم ابتداءً، ويمنعون ذلك، ويرفضون، ويمنعون أن يُضطهد أي مكون مصري، مسيحي، أو

مسلم، وهذا هو الذي يحقق السلم المجتمعي، ويساهم في حفظ الأمن القومي المصري.

٦- يجب في إطار مكافحة الإرهاب، غلق المساجد، عقب الصلوات، وتقليل النشاطات فيها، حفاظًا على الأمن الداخلي للبلاد، وبالتالي الأمن القومي المصري، والتعامل مع ذوي اللحى، أو الثياب الإسلامية من الرجال والنساء، أنهم مشتبه بهم، أو أنهم محل ريبة، ويجب جمع المعلومات الأمنية عنهم، ويحظر توليهم بعض الأعمال،ويحظر دخولهم بعض الأماكن العامة،كبعض الأندية والتي لايحظر دخولها على القساوسة، والراهبات، من ذوي الهيئة المسيحية:

نقول: إن المساجد، والنشاطات التي تقام بها، ليست سببًا في صناعة الإرهاب، ولا أصحاب الهيئة الإسلامية هم من يمارسونه، ولا مثل هذه الإجراءات تمنع، أو تقلل الإرهاب، بل العكس **فشعور المواطن بالاضطهاد، وعدم المساواة، ورفضه للحياة بطريقة مهينة في مجتمع يترقبه، ويمنعه حقوقه، ويحاكمه على هيئته، وخياراته الشخصية، في ملبسه، وطريقة حياته، مع جعل باقي المواطنين أحراراً في اختيار هيئتهم، هو التربة الخصبة لزراعة الكراهية، والسخط على المجتمع، ومن ثم الوقوع في العزلة الشعورية عن المجتمع، والرغبة في الانتقام، والصدام، والمواجهة مع الرافضين له، دون النظر لعواقب هذا الصدام.**

ولكن الصواب لكي نتجنب التخوفات المعتبرة، يلزم أن تكون هناك رؤية شاملة، وواقعية، لمتابعة وتوجيه النشاطات من جهات دينية إسلامية، كالأزهر، والأوقاف، دون منع للنشاطات أو غلق للمساجد، لأن ذلك يمثل مساسًا بحق حرية العبادة.

كما أنه لا يجب أن ينظر إلى كل مواطن صاحب هيئة إسلامية، أنه يجب أن يعامل معاملة خاصة، عن غيره من المواطنين، ومن ثَم يتعرض لبعض

القيود عند التنقل، أوالسفر، أو العمل، أو يجب أن يُستعلم عنه، أو يوقف ويحقق معه، عن سبب التغيير الذي طرأ على هيئته.

ولكن يجب أن تكون هناك منظومة أمنية عادلة، محترفة، تُحقق المساواة بين المواطنين، فيتم توقيف، أواستدعاء من يقوم بعمل يمثل انتهاكًا للقانون، مهما كان فكره، أو دينه، أو هيئته.

فهذا أحفظ للعدالة، والمساواة، ومن ثَم يساهم في تنمية الروح الوطنية، والانتماء للدولة المصرية، و يدفع جميع المواطنين للعمل على حفظ أمنها القومي.

المجموعة الثانية:

المفاهيم السياسية، المهددة للأمن القومي المصري، سواء كان يرددها البعض أو يرفضها .

نتناول هنا بعض المفاهيم المتداولة،وهي تشبه المطارق، المحطمة للشخصية المصرية، والتي أفقدتها حيويتها، ووعيها، وجعلتها أسيرتها، فلا تستطع التحرر منها، ولا أن تنتج مفاهيماً تحقق المناعة من سمومها.

وسوف نسلط الضوء على بعضها ليعلم أمثالها:

١- القول بأن المصريين لا يصلح لهم إلا حاكم عسكري، يستخدم الشدة معهم:

ونناقش هذا القول من وجهين: الأول:«خطؤه»، والثاني: «خطره».

أولا:خطؤه:

بعيدًا عن الخلاف الفكري، والسياسي، نقول بكل موضوعية، وحيادية، إن الحكّام ذات الخلفية العسكرية، الذين حكموا مصر منذ الاستقلال حتى اليوم، لم يحققوا طفرة، ولا تقدمًا ملحوظاً، ولا نهضة مستدامة، في أي من المجالات الاقتصادية، أو الصناعية، أو الزراعية، أو العسكرية، أو

الديمقراطية، وذلك قياسًا على الدول التي صنعت مجدها في مثل هذه الحقبة من الزمان، أو أقل منها، كاليابان، أو ماليزيا، أو تركيا، أو إيران، أو جنوب أفريقيا، أو البرازيل، أو بعض دول أوروبا، إلا إذا اعتبرنا أن القمع، وفتح أبواب السجون لعشرات الآلاف من المعارضين، إنجازًا تفردت به النظم العسكرية، نعم لكل منهم بعض الإنجازات، في بعض المجالات، لكن لا تُعبر عن نهضة أو تقدم حقيقي بالمقاييس العلمية، والحضارية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، والديمقراطية.

ثانيًا: خطره:

إن هذا القول، فيه إساءة لعموم المصريين،وإساءةً للمؤسسات، المدنية، والأمنية، والعسكرية، لأنهم جزء من الشعب، المحكوم بأمر هذا الحاكم العسكري، ووصمهم بالتخلف، والجبن، ونعتهم بالنقص، عن باقي شعوب العالم المتحضر،الذي استطاع أن يختار حكامه المدنيين لفترات محددة، ثم يتركون بعدها السلطة، حسب إرادة شعوبهم، فقادوا شعوبهم، إلى التقدم والحضارة.

إن هذا القول، ينفي صفة المؤسسية، عن المؤسسات الوطنية، التي يجب أن تخدم الوطن والمواطنين، دون النظر لشخص الحاكم، الذي اختاره الشعب، وارتضاه، كباقي المؤسسات في الدول المتقدمة، ويطعن في وطنيتها، ويتهمها بالشّخصنة، والفشل، والصورية، لكونها لا تُدار إلا من قبل شخصية ذات صفات محددة، وكأنها مؤسسات قائمة على القبلية، أو العصبية، أو السمع والطاعة.

كما أنه ينفي صلاحية المائة مليون مصري،بادعاء انعدام وجود من يصلح فيهم للحكم، كما أنه يقتل روح التطلع، لحاضر أفضل، ومستقبل سعيد، أو أسعد للأجيال القادمة، وكأنّ مصر مملكة، أو إمارة عسكرية.

« نعم يمكن القول بصدق، إن مصر تحتاج لكي تتحول إلى الحكم المدني

لمرحلة انتقالية، يتم التنسيق فيها بين المؤسسة العسكرية، والمؤسسات المدنية، لتنظيم العلاقات المدنية العسكرية، أو يمكن القول بصدق، أنه في فترة التحول التدريجي دستوريًا، وقانونيًا، وعمليًا، وواقعيًا، نحو النظام المدني، لابد أن يكون من على رأس السلطة التنفيذية، على علاقة تفاهُمية غير تخاصمية مع المؤسسة العسكرية، لكن من الخطأ، جعل الأمر حصراً، وقصراً، على شخص بعينه، كذلك هذا القول يقدح في كفاءة المؤسسة العسكرية، لأنه يحمل في طياته نقداً لها، وطعناً فيها، بأنها فشلت أن تصنع قيادات مدنية تدير الدولة، على غرار الدول المتقدمة، أو أنها لا تقوم بوظائفها ومهامها الذي نص عليها الدستور إلا إذا كان رئيس السلطة رجلًا عسكريًا أو ذا خلفية عسكرية».

٢- القول بأن مصر تحتاج حاكمًا يخاف ربنا، ويتقي الله في الشعب فقط:

ونناقش هذا القول أيضًا، من وجهين: الأول:«خطؤه»، والثاني:«خطره».

أولًا: خطؤه:

هذا القول، يفترض أن هذه الصفة، لو توافرت في شخص، وحكم مصر تنتهي جميع مشاكلها، الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والاجتماعية، والداخلية والخارجية، وهذا ليس بصحيح، فقد يكون رجل يخشى الله حقيقة، ولا يحسن أمور الحكم، والسياسية، فيُفسد الأمور، وتعم الفوضى في المؤسسات،وتضطرب الأمور في البلاد، فيسقطه الشعب، ويحاكمه على إفساده، فالتقوى، وخشية الله، ليست هي الشرط الوحيد، ولا الأول لأهلية الشخص للحكم، وإدارة البلاد، فإدارة الدولة، ليست كإدارة مسجد، أو جمعية خيرية، أو كإمامة الصلاة .

ومثل هذا القول البسيط، الذي ينم على فقر في الوعي العام، والغيبوبة عن الواقع، والوقائع، يوجب على مؤسسات الدولة، وعلى النخب العلمية، والثقافية، والسياسية، تحمل مسئولياتها في نشر الوعي المجتمعي، حتى لا يظل المجتمع،

أو جزء منه، أسير توهمات، لها أثرها السلبي عند الاختيارات، والاستحقاقات الشعبية .

ثانيًا: خطره:

أن هذا المفهوم، يجعل إرادة الشعب، أو من يعتقد ذلك منهم، رهينة سَمتٍ، وهيئةٍ، لأي شخص يظن توافر هذه الصفة فيه، كما أن هذا المفهوم، يُبعد الشعب عن الاختيار على أُسس صحيحة، يجب أن يتم اختيار الحاكم على أساسها، فيظل فهم، ووعي الناس، متجمداً، ينتظرون من يهبط عليهم، حاملًا صفات التقوى والخَشية.

« والصواب يجب أن يتوافر في من يحكم مصر صفات عديدة، بعد الأهلية، أن يكون على دراية بأمور الحكم، والسياسة الداخلية، والخارجية، وراغبًا في إدارة التنوع في المجتمع المصري نحو الصالح العام، وقادراً على ذلك، ويكون محل ثقة مؤسسات الدولة، ومكونات الوطن، أو عنده قدرة على كسب ثقة هذه المكونات وهذه المؤسسات، ويستطيع جمع المكونات حوله، أو خلفه، وخلف قراراته، ولا يكون محل رفض دولي، وإقليمي، يؤثر سلبًا على الدولة المصرية، بحيث لا يستطيع الشعب تحمل هذا الرفض»

« نعم في الدول الذي استقر فيها النظام الديمقراطي، وقائمة على المؤسسات، يمكن أن يصل إلى الحكم أيَّ شخص، وإن لم يكن يُحسن السياسة أو الإدارة، وتسير معه المؤسسات، وتُحَسن أداءه، وتُصوبه، وتُعينه، وتُعلمه، مثال: أمريكا، ولكن في بلادنا، لابد من توافر مجموعة من الشروط، التي إذا لم تتوافر، سقط هذا الحاكم، أو سقطت الدولة بكاملها ».

٣- القول بأن الشعب المصري لا يحسن اختيار حُكّامه:

ونناقش هذا القول من وجهين: الأول: «خطؤه»، الثاني: «خطره».

أولًا: خطؤه:

إن الشعب المصري، كباقي شعوب العالم والتي حقق الكثير منها ، حُسنَ الاختيار لحكامهم، حتى صنعوا لشعوبهم المجد، والرفاهية، والأمن، والسلم المجتمعي، فلا يُوصم شعب مصر بسوء الفهم، وسوء الاختيار، وكأنه من طينة أخرى، بخلاف باقي شعوب العالم.

ولقد مارس الشعب المصري، لأول مرة حقه في الاختيار الحر لحكامه، بين مجموعة من المرشحين الجادين المؤهلين للحكم، عقب ثورة ٢٥ يناير، ولو أحسن الإخوان إدارة المرحلة بما يناسب الواقع المصري، المتنوع، والمتشابك، والمعقد، وراعوا تخوفات المكونات، والمؤسسات المتعددة، وأداروا المرحلة بما يناسب المرحلة الانتقالية، وبما يراعي الواقع الإقليمي، والدولي، لما تم إفشالهم، وإسقاط حكمهم، أو على الأقل لما تم هدم كل ما أنجزته ثورة ٢٥ يناير، ومن ذلك حق الشعب في الاختيار الحر، لممثليه في التشريع، والحكم.

« فلم يُخطئ الشعب المصري في اختياره، بل أخطأ من اختاره الشعب، فالشعب مارس حقه في الاختيار بين مجموعة من المرشحين الأقوياء، وكانت النتائج بينهم متقاربة، ففاز من حصل على الأكثرية، وهذه هي القواعد الانتخابية، وقد كان من الممكن فوز المرشح الآخر، فلا يحمل الشعب خطأ من تولى الحكم أو خطأ من أفشلوهم ».

ثانيًا: خطره:

إن هذا القول، يَصمُ الشعب جميعه، بكل مكوناته بالجهل، وعدم الوعي، وسوء الفهم، سواء من كان في السلطة، أو غيرهم، وهذا يشكك في الشعب، وفي خياراته، وقدرته على الاختيار، ويُكيّف الوعي الجمعي المصري، نحو السلبية، وعدم الثقة بالنفس، وهذا خطر كبير على الأمن القومي المصري .

كما أنه يدفع بعض المجموعات، سواء السياسية، أو الدينية أو داخل

المؤسسات، أو خارجها، أن تلعب دور الوصي على الشعب المصري، وتصادر على اختياراته، وتتحدث باسمه، وتختار نيابة عنه، وتُنصب عليه من يحقق مصالحها، فكيف يوصف شعب بالجهل وعدم حسن الاختيار؟

«كما أن هذا المفهوم يطعن في شرعية أي رئيس سابق، أو حاضر، أو لاحق، إذا ما زَعم أنه جاء للسلطة باختيار الشعب أو كان حقيقة قد اختاره الشعب» .

« والصواب أن لا تُتهم الشعوب، التي اختارت بإرادة حرة، ونزيه، حكامها، بالخطأ في الاختيار، لأن الشعوب لا تسعى إلا للأصلح لمصالحها، ويتوافق مع تصورها، وهذا حق الشعوب الخالص،فلها أن تختار من تريده لحكمها، ولكن يُوصف بالخطأ، والفشل، والفساد، الذين اختارهم الشعب، ففشلوا، أو فسدوا، أو ظلموا، أو استبدوا، فهؤلاء هم من خدعوا الشعوب سواء باسم الدين أو الوطنية».

٤- التغيير وتداول السلطة في مصر، لا يتحقق بالطرق السلمية والقانونية، ولكنه يتحقق بالثورات، السلمية، أو المسلحة، أو الانقلابات العسكرية فقط:

ونناقش هذا القول من وجهين: الأول: «خطؤه»، الثاني: «خطره».

أولًا: خطؤه:

إن مصر، دولة من دول العالم، يصح فيها ما يصح في كل دول العالم .

ولقد مرت دول العالم بمراحل متعددة، منها مرحلة الاستبداد، ثم مرحلة الحرية، والمساواة، وتداول السلطة، بالطرق السلمية، القانونية والدستورية، كالدول الغربية، وكبعض دول العالم الثالث، في أمريكا اللاتينية، وآسيا، بل وفي أفريقيا، التي كانت تتميز بالانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، للسيطرة على الحكم، فأصبح الكثير من دولها الآن، ومنذ عقود، تشهد تداولا

للسلطة بالطرق السلمية، القانونية والدستورية، فلماذا تستبعد مصر، وشعبها،من ذلك التغيير السلمي، والقانوني والدستوري، المقرون بالإرادة الشعبية ؟ لماذا الاستهانة بشعب مصر ؟

« نعم من المستقر في الواقع، والعلوم السياسية، أن من بين أشكال التغيير في السلطة، التغيير عن طريق الثورات السلمية، أو المسلحة أو الانقلابات العسكرية، أو الحروب الأهلية، ولكن أيضا يحدث التداول للسلطة بالطرق السلمية القانونية، والدستورية، فلماذا استبعاد هذا الطريق؟ »

ثانيًا: خطره:

وخطر هذا الفهم، يكمن في آثاره، المهددة للأمن القومي المصري، نذكر بعضها :

١- أن هذا الفهم يجرف الطامحين في الإصلاح، أو التغيير، بعيدًا عن سفن التغيير السلمية، القانونية الآمنة، ويلقي بهم في مغارات التقوقع، والعزلة، أو يغرقهم في دوامات العنف، والعنف المضاد، والاحتراب الأهلي، وهذا عين الخطر على الأمن القومي المصري.

٢- إن هذا الفهم، إذا استقر لدى السلطة، واقتنعت به كسلوك موصل للسلطة، أو كسلوك تتبناه الاتجاهات، والحركات المعارضة، فسوف تستخدم القمع، كوسيلة للقضاء على الوصول للحكم عن طريق العنف، أو سوف تستخدم العنف ابتداء، واستباقًا باعتبار أن من يسعون للحكم سوف يستخدمون العنف.

٣- إن سيادة واستقرار هذا المفهوم، في العقول المريدة للتغير، ينتهي ببحور من الدماء الوطنية المعصومة، وهذا خطرٌ كبيرٌ .

٤- كما أنه ليس فاعلاً في إحداث التغيير، لأسباب عديدة منها، أن السلطة سوف تكون مُستعدة له، ومُستنفرة تجاهه، ومُستفَزة ضد أي تحرك في هذا الاتجاه العنيف، فتقضي عليه في مهده، وتسيل بحور من الدماء المعصومة،

يشارك في تحمل مسئوليتها أمام الله، وأمام التاريخ، والشعب، وأولياء الدم، من دفعها نحو هذا الدم.

« كما أن من يصل للحكم بالعنف، سوف يؤخذ الحكم منه بالعنف، ومن اعتمد وسيلة سوف يحتج عليه بها، فلا استقرار إذن، ولا استمرار لحكم،لمن وصل إليه بطرق غير قانونية، أو غير مشروعة، لا يرتضيها الشعب المصري» .

« والصواب، والمطابق لواقع مصرنا المتشابك، والمنقسم، إلى مؤيدين ومعارضين، أن من يصل للحكم بإرادة الشعب، ومؤسساته يُعان من قِبل الشعب، ومؤسساته، وإلا سوف يُفشله الشعب ومؤسساته، ويحاكمه الشعب في الدنيا، ثم يُحاسب في الآخرة، على ما تسبب في سفكه لدماء معصومة، فلابد من العمل بالطرق السلمية، والقانونية، لإحداث الإصلاح، أو التغيير، فالرغبة في التغيير والإصلاح، حق لمن يريده من أبناء الوطن، واستخدام الطرق السلمية والقانونية حق لمن يرفض التغيير من أبناء الوطن،كما أن استخدام الطرق السلمية، والقانونية واجب على من أراد التغيير، فلا ضرر ولا ضرار»

المجموعة الثالثة:

المفاهيم الثقافية المهددة للأمن القومي المصري، التي يرددها البعض أو يرفضها البعض.

١- إن مصر محفوظة، لأنها مذكورة في القرآن، ولا يضرها أحد:

ونناقش هنا، هذا القول من وجهين: الأول: «خطؤه»، الثاني: «خطره».

أولًا: خطؤه:

إن القول بأن الله – سبحانه وتعالى – قد حفظ كل مكان، أو قوم، أو شيء، ذكر في القرآن، فهذا خطأ.

- كما أنه إذا قُصد بأن الله – سبحانه وتعالى- حفظ مصر، من أن يعتدي عليها الأعداء، فهذا خطأ، لأن مصر تعرضت لعشرات، بل لمئات الاعتداءات على شعبها، وأرضها، ابتداءً من غزو الهكسوس، قبل آلاف السنين، إلى الصهاينة، في عصرنا الحديث، مرورًا بالرومان، والصليبيين، والفرنسيين، والانجليز.

ثانيًا: خطره:

قطعاً، لايوجد رجل أمن يقطع بصحة هذا المفهوم، الذي يُشكل خطرًا على الأمن الداخلي، والأمن القومي للدولة المصرية، وإلا فما الحاجة لوجود مؤسسات أمنية داخلية وعسكرية؟ لأن هذا المفهوم منتشر للأسف، لدى شريحة كبيرة، من الشعب المصري، ومن خطورته، أنه يحدث نوعًا من التواكل، والإهمال، والتقصير في حفظ أمن الوطن، من قبل المواطنين المفترض فيهم، المساهمة في حفظ الأمن القومي المصري، كما أنه منوط بهم مراقبة، ومتابعة، سلوك السلطة، وسلوك غيرها، فيما يخص الحفاظ على الأمن القومي، فيُقدِمون النصح، والمقترحات،لوعيهم الدائم.

وعليه: فهذا المفهوم يمثل خطرًا، على دور الشعب، في الحفاظ على الأمن القومي المصري، فيجب الأخذ بأسباب الحفاظ على الأمن القومي ، وتحقيق أسبابه، ولا يُلتفت لمثل هذه الخرافات، والأوهام، بل يجب توعية الشعب بخطورتها، ولا يقوم أحد بترويجها في وسائل الإعلام، فيصدقها البسطاء، فيُغَيَّبون بها عن الواقع، وتهديداته» .

ثالثا: الأسئلة العشرة الشائكة حول الأمن القومي المصري:

هنا سوف نتناول مجموعة من الأسئلة، واجهتني من البعض،عند حديثي عن أهمية الحفاظ على الأمن القومي لمصرنا، ووجوب ذلك من الناحية الشرعية، والواقعية، والأخلاقية، وأهميته لحاضرنا، ومستقبل أبناءنا، ووطننا، وسوف أعرض أهمها، وأخطرها من -من وجهة نظري-

وأعرض،ردودي عليها باختصار، حتى لا أُطيل الدراسة، وأخرجها عن سياقها، وذلك بعيداً عن حقيقة وقوع هذه في الواقع، على النحو المطروح في السؤال أم لا، ولكني رأيت من الصالح، تناولها بفرض صحتها، أو عدم صحتها جميعًا، أو بفرض صحة بعضها، ورأيت من المهم، التصدي لها بالإجابة، لأنه يتم تداولها في أوساط متعددة، فذلك أفضل للشباب عند الإطلاع عليها، وسوف نقدمها النحو التالي:

السؤال الأول: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، نظامها يقمعنا،ويضطهدنا، ويظلمنا، ويُضيع حقوقنا ؟

الحفاظ على الأمن القومي للوطن، واجب شرعي، ومنطقي، ووطني، فإن كان النظام، أو السلطة الحاكمة، تضطهد مواطنًا، أو جزءًا من المواطنين، أو حتى جميع المواطنين، فلا يصح تفريطهم في الأمن القومي للبلاد، أو التقاعس عن المساهمة في حمايته، فإن الحفاظ على الأمن القومي، ليس حفاظًا على نظام، أو سلطة عادلة، أو ظالمة، بل هو حفاظ على الدولة المصرية، بمفهومها الصحيح الذي قدمناه، والتي أحد أركانها الشعب، الذي هو يتمثل في أن أنفسنا، وأبناءنا، وعائلاتنا، وتاريخنا، وحاضرنا، ومستقبلنا، جزءٌ منه .

كما أنه يجب تحقيق مصالح الدولة العامة، ومصالحها الوطنية، ومن المعلوم أن أنظمة الحكم زائلة، ومتغيرة، سواء كانت عادلة، أو ظالمة، ولكن الأوطان باقية، فيجب الحفاظ عليها.

كذلك الظلم قد يُزال بزوال السلطة، أو بتغيير سلوكها، أو برد الحقوق إلى أهلها،أو بتقديم المجرم إلى المحاكمة، أو بتحقيق مصالحة وطنية، أو سياسية، أو غير ذلك مما يُرفعُ به الظلم، فالتفريط في الأمن القومي للوطن، خيانة، وجريمة، لا يُبررها أي شيء، مهما كان.

السؤال الثاني: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، بها غير مسلمين

يحرضون علينا وبها مسلمون يعملون على إقصاءنا وقمعنا؟

الحفاظ على الأمن القومي للوطن، واجب، كما قدمنا، ولا يتعلق هذا الوجوب، بكونه وطناً للمسلمين فقط، فلا تُوجد دولة ليس بها تنوع بين مواطنيها، والتفريط في الحفاظ على الأمن القومي، خطر يلحق بحياة، ومصالح، وحقوق، جميع المواطنين، المسلمين وغير المسلمين، لا فرق في ذلك بين مكون، أو آخر.

فالنبي- صلى الله عليه وسلم- ساهم في الحافظ على أمن مكة، وأمن أهلها، قبل بعثته، وكانوا مشركين، وحافظ- صلى الله عليه وسلم -على أمن المدينة، وبها غير المسلمين من اليهود،وبها المنافقون، أليس لنا في رسول الله أُسوة حسنةٌ؟!

ثم أن التفريط خيانة، لجميع المواطنين المسلمين وغير المسلمين، وإضرارٌ بحياتهم، ومصالحهم، لا يبرره الاختلاف الفكري، أو العقائدي، أو السياسي، فضلاً على أنه قد تتغير الأحوال، وتتحقق المصالحة بين جميع المكونات، ويظل الخائنُ خائنًا، يلعنه الناس، والتاريخ.

السؤال الثالث: كيف نحافظ على الأمن القومي، لدولة لا يطبق نظامها الشريعة الإسلامية؟

الحفاظ على الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، من الشريعة الإسلامية، والتفريط فيه تفريط في أحكام الشريعة الإسلامية، التي هي ليست منحصرة فقط، في مجموعة من الحدود، بل هي أعم وأشمل من ذلك، والحفاظ على الأمن القومي بمفهومه الصحيح،الذي قدمناه، هو تطبيق لأحكام من الشريعة الإسلامية، التي أصلها وأساسها قائم على تحقيق مصالح العباد، وتحقيق الحرية لهم في عبادة رب العباد.

إن الشريعة الإسلامية، لا تطبق بخيانة الوطن، والتفريط في أمنه، وحقوقه، ومصالحه، ومطلب تطبيق الشريعة الإسلامية يتضرر، ويكون

المطالبون بتطبيق الشريعة محل سُخرية، إذا كانوا يفرّطون في أَمن أوطانهم، ولا يفهمون أن الحفاظ على الأمن القومي من الشريعة الإسلامية.

إن الشريعة الإسلامية، لا يتوقف تطبيقها على قبول، أو رفض نظام، أو سلطة، وإن كان كل مسلم يتحمل مسئوليته أمام ذلك المطلب، ولكن الواقع في مصر، بل والأدلة الشرعية، والمنطقية تؤكد أن الشريعة الإسلامية في مصر، وفي أي دولة قائمة في عصرنا الحديث هذا، لم، ولا، ولن تطبق فيها الشريعة، مثلها مثل أي قانون، تطبيقًا يتوافق مع روحها، وأهدافها، وغايتها، إلا إذا أرادها الشعب بجموعه، وفَهم مرادها، وروحها، وكان على استعداد أن يتحمل أعباء تطبيقها، وأعباء مواجهة القوى الإقليمية، والدولية، التي تعارض تطبيقها.

فالشريعة الإسلامية، لن تطبق في مصر إلا إذا أصبحت مطلباً، شعبياً، لا مطلب فئة، أو جماعة، لها مفهومها الخاص لتطبيق الشريعة، لم تستطع أن توصله للشعب، أو تجعله يتبنى فهمها، سواء كان فهمها للشريعة وتطبيقها صواب أم خطأ.

«فالشريعة الإسلامية في مصر، لن تطبق تطبيقًا يحفظ لها روحها وأهدافها والدوام والاستقرار، إلا إذا كانت منهج حياة للسكان، قبل أن تكون قانونًا يفرضه الحكام» .

وعليه فليس عدم تطبيق بعض أحكام الشريعة مبررًا للخيانة، والتفريط في الأمن القومي، الذي هو بمفهومه الصحيح، تطبيقًا لكثير من أحكام الشريعة.

السؤال الخامس: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، يسجن نظامها عشرات الآلاف من إخواننا ؟

قدمنا، أن الحفاظ على الأمن القومي، واجبٌ شرعيٌ، وعقليٌ، وأنه حفاظ على الوطن، ومصالحه العامة، والوطنية، وليس حفاظاً، على رئيس، أو وزير، أو حتى سلطة، أو نظام، لكنه حفاظ على أنفسنا، وأبناءنا، وشعبنا،

وأرضنا، ودولتنا، ولا يكون الظلم الواقع على فئة، أو مكون دافعًا، للتفريط في أمن الوطن القومي، ومانعاً من الدفاع عنه.

وإننا إذا تعاونا جميعًا، سلطة وشعبًا، مؤيدون ومعارضون للحافظ على أمننا القومي، بمفهومه الصحيح، فسوف يحدث حوارٌ ونقاشٌ، بين جميع المكونات، يكون أحد مخرجات هذا الحوار، مصالحة وطنية، تُخرج جميع السجناء والمعتقلين، لأن الانقسام، والصراع، وامتلاء السجون بعشرات الآلاف من المعتقلين، أو السجناء السياسيين أمرٌ ضارٌ بالأمن القومي المصري.

السؤال السادس: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، قام الجيش، والشرطة، فيها، بمذابح ضد المواطنين المتظاهرين السلميين في رابعة، والنهضة، وما قبلها، وما بعدها؟

بداية: يجب الحفاظ على الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح، لما قدمنا أنه ليس حفاظًا على سلطة عادلة، أو ظالمة، ولكنه حافظ على الدولة بمفهومها الصحيح الذي قدمناه.

بقي أن نلقي الضوء على إجابة هذا السؤال على النحو التالي:

١- نعم قُتل في يوم رابعة، والنهضة، قرابة ثماني مائة مواطن مصري، «حسب التقديرات الرسمية للمجلس القومي لحقوق الإنسان، التابع للدولة المصرية»، وثلاثة آلاف، على تقديرات المعارضة المصرية، وحدث هذا على مرأى ومسمع من العالم، فلا يستطيع أحد أن ينكر ما حدث.

٢- لكن هل يُنسب القتل الجماعي، الذي حدث، لكل المنتسبين إلى الشرطة أو الجيش ؟

الصواب، والحق لا، لأن الجريمة شخصية، سواء على قواعد الشريعة الإسلامية أو القوانين الوضعية، كما أن المنطق، والمشاهدة بالعين المجردة، ينفيان اشتراك جميع المنتسبين إلى الجيش والشرطة،أو أغلبهم، أو فئة كبير

منهم، في فض الاعتصام، فضلا عن مباشرة إطلاق الرصاص على المتظاهرين.

٣-أيضًا إن عدد المنتسبين إلى الجيش، يزيدون على خمسمائة ألف، جندي، وضابط، وصف ضابط، والمنتسبون إلى الشرطة يزيدون على ذلك كثير، والقول بأنهم باشروا القتل مستحيل، كما أن الذين باشروا إطلاق الرصاص، هم عدد قليل، يمكن عدّه وحصره في عشرات الأشخاص، الذي لا يعرف أحدٌ حقيقة هويتهم، فقد يكونون جنودًا أنتهت مدة خدمتهم بعدها، هم ومن أعطاهم الأمر المباشر.

فإذا كنا نريد الحقيقة، ونسعى للحق؟ فلابد من انتظار اليوم الذي تُكشف فيه الحقيقة، ويعرض الأمر على قضاء مدني، عادل، نزيه، شفاف، يظهر الحقائق، ويعاقب الجناة، بعيدًا عن الانتقام العشوائي، ومحاكم الشوارع، الجائرة.

فمن ذاق الظلم، يجب ألا يظلم، ومن يطالب بالحق، لابد وأن يتبع الأسباب والوسائل المؤدية لتحقيق العدالة، فمن العدل عدم نسبت ما حدث، إلى كل منتسب إلى الجيش، والشرطة، وإن كانت هناك مسئولية على جميع المؤسسات في كشف حقيقة ما حدث، ويجب عرض كل ذلك في حينه على القضاء العادل.

وعلي ما تقدم:

فإن ما حدث في رابعة، والنهضة، وما قبلها، وما بعدها، لا يجب أن يمنعنا من الحفاظ على أمن وطننا القومي، فالتفريط فيه جريمة، وخيانة، لاتقل عن جريمة من يقتل ظلماً، لأنه بالتفريط في الأمن القومي للوطن، يمكن أن يقتل عشرات ومئات الآلاف، بل ملايين المصريين .

السؤال السابع: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة فرطت السلطة فيها في بعض ملفات الأمن القومي ؟

إن التفريط في الأمن القومي، بدعوى أن السلطة فرطت في الأمن القومي، هذا يعد خيانة، وجريمة متعمدة، لا يبررها شيء، فالحفاظ على الأمن القومي المصري، واجب على النحو الذي قدمناه، وللأسباب التي ذكرناه.

كما أنه لايصح نسبة التفريط دون ذكر الملفات التي تم التفريط فيها وينظر لمآلات سلوك السلطة والمؤسسات إزاء هذه الملفات، كما أنه لابد وأن ينظر للحقائق، وليس للإشاعات .

ومع هذا، وذاك، لايصح أن يفرط المواطن في حفظ أمن وطنه القومي، بدعوى أن السلطة، أو أحد منتسبيها، أو ممثليها، فرط في أحد الملفات، فإن الحفاظ على الأمن القومي المصري، يمكن أن تكون أهم نتائجه، وثماره، عودة الحقوق، التي يزعم أنه تم التفريط فيها، فإجازة التفريط لتفريط الآخرين، كمن يجيز الخيانة، لخيانة الآخرين، ويجيز الكفر، لكفر الآخرين .

السؤال الثامن: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، دون غيرها، وهذا يخالف الانتماء للأمة الإسلامية، ووجوب الدفاع عن كل دولها ؟

ونقول ردًا على هذا :

- إن الأمة الإسلامية تمزقت، إلى دول مستقلة عن بعضها، وكل شعب منوط به حفظ دولته، وأصبح ذلك واقعًا، فمثال الأمة: مثال: الإرث والتركة التي قسمها الورثة، وأصبح كل منهم له إرثه، ومنزله الخاص،الذي وجب عليه الدفاع عنه وحفظه أولاً، ثم ينظر لنصيب باقي الورثة، فيعينهم قدر استطاعه، وقدر حاجتهم.

- كما أن حفظ الدولة الوطنية، يعد مشاركة في حفظ الأمة الإسلامية،فلا يناقض حفظ الأمة، ولا سيما إذا حافظ كل شعب على أمن وطنه القومي،فكل مسلم يحفظ الثغر الذي هو عليه.

السؤال التاسع: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة ليس فيها عدالة اجتماعية؟

قدمنا فيما سبق، حكم الحفاظ على الأمن القومي، بمفهومه الصحيح، ولماذا نحافظ عليه، وما هو معنى المحافظة على الأمن القومي المصري.

بقي أن نقول وبحق:إن الحفاظ على الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح الذي قدمناه، يحقق العدالة الاجتماعية، بل يحقق الرفاهية لجموع الشعب المصري، فليُعلم ذلك .

السؤال العاشر: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة يصفنا إعلامها بالخيانة والإرهاب ؟

نقول : إن أصحاب الأهداف العظيمة، لا يصدهم عن العمل لتحقيق أهدافهم أيَّ معوقات، ولابد من أن يتجاوزا كل المعوقات، المادية والمعنوية والتي تشكل مظالم تقع عليهم في أموالهم وأنفسهم وسمعتهم، ونحن هدفنا عظيم، وهو تحقيق نهضة وتقدم هذا الوطن، ولن يتحقق ذلك إلا بالحفاظ على أمنه القومي

ومعلوم دور الإعلام، وخطره، وتقلبه، فهو يجعل المظلوم ظالمًا، « إن شاء»، ويجعل الظالم مظلومًا،«إن شاء»، والحق باطلاً، والباطل حقاً، «إن شاء»، كما أنه يَمدح اليوم، ويذم غداً، فلا يصح ترك الحفاظ على أمن أوطاننا القومي بسبب هذا، وإلا سيكون من الخيانة، ومن دعم الإرهاب تركُ الحفاظ على الأمن القومي المصري.

كما أنه يجب أن يعلم العامة والخاصة، أن أبناء هذا الوطن ، وفي القلب منهم أبناء الحركة الإسلامية هم في طليعة من يحافظون على أمن هذا الوطن، رغم كل ما أصابهم من آلام وجراحات، فهذا أدعى للإعذار أمام الله، ثم أمام الشعب بتنوعاته، ثم أمام التاريخ .

بقي أن نقول: إن التفريط في أمن مصرنا القومي، جريمة، في حق مائة مليون مصري، لا تقل عن جريمة إرهاب في حق مصري بل تزيد .

وخلاصة ما تقدم:

يتضح أن الأمن القومي المصري، يجب أن يكون بالنسبة لكل مصري، هو أغلى من نفسه، وولده، وأهله، وجماعته، ورئيسه، ووزيره، لأنه حفاظ على حياة، ومصالح من يفديهم بنفسه، وهم أبناءه، وذويه، وشعبه،وأرضه، وعرضه، ودولته، وتاريخها، وحاضرها، ومستقبلها، وأمنها، ورفاهيتها، واستقرارها، واستمرارها، وذلك من منطلقٍ ديني، وأخلاقي، ومنطقي، وفطري .